

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله
معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم: علوم التسيير



المرجع :/2018

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

فرع: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

أثر الخصوصية على مستويات الأداء المالي لعينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

دراسة حالة: مؤسسة تسيير فندق الأوراسي ومجمع صيدال

مذكرة مكتملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير (ل.م.د) تخصص " إدارة مالية "

إشراف الأستاذ(ة): إعداد الطلبة:

د. دوفي قرمية.

بن ضاح مروة

يعقوب هدى

لجنة المناقشة:		
الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	بوفنش وسيلة
مناقشا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	قبايلي أمال
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	دوفي قرمية

السنة الدراسية 2018/2017

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي هدانا لهذا ولولاه لما كنا مهتدين فباسمه تبدأ الأعمال
وباسمه تختم الأفعال فلك الشكر والثناء الحسن يا الله
ولا يسعنا ونحن بصدد وضع اللمسات الأخيرة لهذا العمل إلا أن نتقدم
بشكرنا وتقديرنا وعرفاننا إلى الأستاذة المشرفة "دوفي قرمية"
لتكرمها بقبول الإشراف على هذه المذكرة وللجهد والوقت الثمين الذي بدلته
من خلال توجيهاتها ومتابعتها لنا من بداية هذه المذكرة وحتى إكمالها
وخروجها إلى النور فجزاها الله كل خير وجعله في ميزان حسناتها.
كما نشكر الأساتذة أعضاء لجنة التحكيم مسبقا على تفضلهم بقبول
مناقشة وإثراء هذه المذكرة
وأخيرا كل الشكر والتقدير إلى كل من ساهم أو أرشد أو نصح فشكرنا إلى
كل أساتذة معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وكل من ساهم في
خروجها إلى النور في هذه الصورة
وإلى كل من ساهم بالقليل أو بالكثير.

الإهداء

الحمد لله الذي أروع بن آدم في تركيبة عقله فأعطاه بذلك القدرة
على جعل وسيلته الكفاح وغايته النجاح

قال تعالى: "وقضى ربك أن لا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا"
على ضوء هذه الآية أهدي ثمرة جهدي إلى من تحت قدميها الجنان
إلى شمعة دربي "أمي الغالية"

إلى من علمني العطاء بدون انتظار وأحمل اسمه بكل افتخار "أبي
الغالي"

إلى الذي حمله قلبي وذاكرتي إلى الروح التي سكنت روحي وتطلع
لنجاحي بنظرات أمل "سمير"

إلى من تقاسمت معهم أجواء المحبة ويحملون في عيونهم ذكريات
طفولتي وشبابي أخي وأخواتي

إلى أختي قبل أن تكون صديقتي إلى التي أنجبتها لي الدنيا ولم
تتجها أمي "مروة"

إلى جميع زملاء الدراسة في جامعة ميلا

هدى

الإهداء

احترت إلى من أهدي عملي هذا، والكل يستحق الإهداء لكن
أختص وأقول:

إلى أحلى ثلاثة حروف نطقها لساني وعشقها قلبي

إلى التي فارقتني دون إذن مسبق منها

إلى التي أحرقتني لهيب رحيلها الذي أبى أن ينطفأ

إلى روح أمي رحمها الله وأسكنها فسيح جنانه

إلى من أحمل اسمه بكل فخر إلى الذي علمني كيف يكون الصبر
طريقاً للنجاح إلى أبي أطل الله في عمره

إلى من ترعرعت معهم ونما غصني بينهم وبهم أستمد القوة
والعزيمة إلى إخوتي وأخواتي

إلى براعم قلبي وكتاكيت البيت إلى أسماء وصهيب

إلى رفيقة دربي وزميلتي في هذا العمل إلى صديقتي هدى

إلى جميع أقاربي وأفراد عائلتي دون استثناء

إلى جميع صديقاتي

على كل زملاء الدفعة الثانية ماستر 2018

إلى كل من ساعدني في إنجاز هذه المذكرة ولو بكلمة طيبة

إليهم جميعاً أهدي هذا العمل

مروة

المُلخَص

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر الخصصة على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات والنسب المالية المتمثلة في نسب السيولة، نسب الربحية ونسب النشاط إضافة إلى نسب المديونية باختيار عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية التي انتهجت سياسة الخصصة، وهي مجمع صيدال ومؤسسة تسيير فندق الأوراسي وذلك بمقارنة مؤشرات الأداء المالي لكل من المؤسسات محل الدراسة قبل وبعد الخصصة من أجل معرفة مدى تأثير الخصصة على أدائها المالي، حيث كان للخصصة أثر على أداء هذه المؤسسات، وذلك بتحسين طفيف في بعض المؤشرات وانخفاض كبير في البعض الآخر، وهذا راجع لضعف وصغر نسبة الإكتتاب العام المتمثلة في 20% وهذا يدل أن القطاع العام مزال مسيطرا عليها بنسبة كبيرة.

الكلمات المفتاحية: خصصة، أداء مالي، مجمع صيدال، مؤسسة تسيير فندق الأوراسي.

Résumé:

L'objectif de cette étude est mettre en évidence l'impact de la privatisation des entreprises économiques sur leur performance financière, en base des indicateurs et ratios financiers comme les ratios de liquidité et rentabilité, l'activité et bien sur les ratios de l'endettement.

L'échantillon d'étude contenu des entreprises économiques Algériennes qui ont adopté la politique de privatisation, comme le groupe SAIDAL, ET Groupe SAIDAL, entreprise de gestion d'Hôtel AURASSI, en comparant les indicateurs de performance financière pour chacune des entreprises étudiées avant et après la privatisation, et ce afin de connaître l'étendue de l'impact de la privatisation sur ses résultats financiers, où la privatisation l'impact sur les performances de ces entreprises, et une nette amélioration de certains indicateurs et une réduction significative des autres, et cela est dû à la faiblesse de l'introduction en bourse et le petit ratio de 20%, et cela montre que le secteur public est élué.

Mots-clés: Privatisation, Performance financière, Groupe SAIDAL, entreprise de gestion d'Hôtel AURASSI.

فهرس المحتويات

الإهداء

الشكر

الملخص باللغة العربية

الملخص باللغة الفرنسية

قائمة الجداول.....II-1

قائمة الأشكال.....9-III

قائمة الملاحق.....9-9

مقدمة.....أ-ز

الفصل الأول: الإطار النظري للخصوصية

تمهيد.....2

المبحث الأول: ماهية وطبيعة الخصوصية.....11-3

المطلب الأول: التطور التاريخي للخصوصية ومفهومها.....6-3

المطلب الثاني: دوافع الخصوصية وأهدافها.....8-6

المطلب الثالث: مبادئ الخصوصية وشروط نجاحها.....11-9

المبحث الثاني: أساسيات حول الخصوصية.....19-12

المطلب الأول: أساليب وطرق الخصوصية.....15-12

المطلب الثاني: مراحل الخصوصية.....17-16

المطلب الثالث: الآثار المتوقعة للخصوصية.....19-17

المبحث الثالث: مشاكل تطبيق سياسة الخصوصية.....27-20

المطلب الأول: الصعوبات قبل تنفيذ برنامج الخصوصية.....23-20

المطلب الثاني: الصعوبات أثناء تنفيذ برنامج الخصوصية.....25-23

المطلب الثالث: الصعوبات بعد تنفيذ برنامج الخصوصية.....26-25

خلاصة.....27

الفصل الثاني: الإطار النظري للأداء المالي.....50-29

تمهيد.....29

المبحث الأول: ماهية الأداء المالي.....36-30

المطلب الأول: مفهوم وأهمية الأداء المالي.....31-30

المطلب الثاني: أنواع الأداء المالي ومكوناته.....34-31

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الأداء المالي ومعاييرها.....36-35

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي.....	37
المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي وأهميته.....	37-38
المطلب الثاني: أنواع تقييم الأداء المالي وخطواته.....	39-40
المطلب الثالث: شروط تقييم الأداء المالي.....	40-41
المبحث الثالث: مؤشرات تقييم الأداء المالي.....	42-49
المطلب الأول: تقييم الأداء المالي عن طريق نسب السيولة.....	42-43
المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي عن طريق نسب الربحية.....	44-45
المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي عن طريق نسب النشاط.....	46-47
المطلب الرابع: تقييم الأداء المالي عن طريق نسب المديونية.....	47-49
خلاصة.....	50
الفصل الثالث: أثر الخصخصة على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.....	52-68
تمهيد.....	52
المبحث الأول: التعريف بالمؤسسات محل الدراسة.....	53-58
المطلب الأول: مسار الخصخصة في الجزائر.....	53-54
المطلب الثاني: تقديم مؤسسة تسيير فندق الأوراسي.....	55-57
المطلب الثالث: تقديم مجمع صيدال.....	57-58
المبحث الثاني: تحليل مؤشرات الأداء المالي للمؤسسات محل الدراسة.....	59-62
المطلب الأول: تحليل مؤشرات الأداء المالي لمؤسسة تسيير فندق الأوراسي.....	59-60
المطلب الثاني: تحليل مؤشرات الأداء المالي لمجمع صيدال.....	60-62
المبحث الثالث: اختبار فرضيات البحث.....	63
المطلب الأول: اختبار الفرضية الأولى.....	63-64
المطلب الثاني: اختبار الفرضية الثانية.....	65
المطلب الثالث: اختبار الفرضية الثالثة.....	66
المطلب الرابع: اختبار الفرضية الرابعة.....	67
خلاصة.....	68
الخاتمة.....	69-71
قائمة المراجع.....	72-78
قائمة الملاحق.....	79-90

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
56	البطاقة الفنية لمؤسسة تسيير فندق الأوراسي	1
59	مؤشرات الأداء المالي لمؤسسة تسيير فندق الأوراسي قبل وبعد الخصوصية	2
61	مؤشرات الأداء المالي لمجمع صيدال قبل وبعد الخصوصية	3
63	نتائج اختبار (T) للمقارنة بين سيولة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية قبل وبعد الخصوصية	4
65	نتائج اختبار (T) للمقارنة بين ربحية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية قبل وبعد الخصوصية	5
66	نتائج اختبار (T) للمقارنة بين مديونية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية قبل وبعد الخصوصية	6
67	نتائج اختبار (T) للمقارنة بين نشاط مجمع صيدال قبل وبعد الخصوصية	7

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
15	طرق الخوصصة	1
26	مشكلات وصعوبات تواجه عملية الخوصصة	2
58	الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال	3

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
82	ميزانية مجمع صيدال السداسي الأول سنة 1998 (الأصول + الخصوم)	الملحق رقم 01
83	الأرباح الصافية الخاصة بمجمع صيدال على طول خطة العمل	الملحق رقم 02
84	التدفقات النقدية لفترة خطة العمل الخاصة بمجمع صيدال	الملحق رقم 03
85	القيمة النهائية للمجمع بالاعتماد على تحيين التدفقات المستقبلية	الملحق رقم 04
86	أهم المؤشرات المالية لمؤسسة تسيير فندق الأوراسي قبل الاككتاب العام (1997،1999)	الملحق رقم 05
87	أهم المؤشرات المالية لمؤسسة تسيير فندق الأوراسي خلال الفترة 1997_1999 قبل الاككتاب العام	الملحق رقم 06
88	تطور الأرباح الموزعة لمؤسسة تسيير فندق الأوراسي خلال الفترة 2001_2003 بعد الاككتاب العام	الملحق رقم 08
89	نتائج اختبار T لمجمع صيدال	الملحق رقم 09
90	نتائج اختبار T لفندق الأوراسي	الملحق رقم 11

مقدمة

تمهيد

شهد الاقتصاد العالمي تطورات وتغيرات متلاحقة من أهم سماتها البحث عن دور جديد للدولة في الحياة الاقتصادية وذلك بطرح رؤية أكثر جدية لمفهوم إقتصاديات السوق والحرية الاقتصادية، وفي هذا الإطار برزت الخصوصية كسياسة معبرة عن هذه الرؤية، وتعتبر الخصوصية من المصطلحات الحديثة التي أثارت اهتمام كثير من الدول من أجل تبنيها على اعتبارها بديل يهدف إلى تغيير السياسات الاقتصادية المتبعة، وكان لكل بلد خصوصيات في تطبيقها ونجاحها لا يعتمد على قيمة عوائد الخصوصية الناتجة عن البيع فقط، وإنما يرتبط بتحقيق المؤسسات التي تم خوصصتها لأداء مالي أفضل مما كانت عليه على اعتبار هذا الأخير الأداة الفعالة لنجاحها.

ويمثل الأداء المالي المحور الرئيسي لمعرفة نجاح وفشل المؤسسة في إتخاذ قراراتها، وذلك بالإعتماد على المؤشرات والنسب المالية التي تتمثل في نسب السيولة التي تعبر عن قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها إتجاه الغير، أي قدرتها على تحويل الأصول المتداولة إلى سيولة بسرعة، نسب الربحية التي تعبر عن العلاقة بين أرباح المؤسسات والإستثمارات التي ساهمت في تحقيقها، أما نسب النشاط فتقيس فعالية المؤسسة في إستخدام مواردها المالية، إضافة إلى نسب المديونية التي تعبر على مدى إعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل احتياجاتها.

طرح الإشكالية:

دفعت المشاكل التي عانى منها الاقتصاد الجزائري في فترة التسعينات بالجزائر إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي والرضوخ لشروطه، ومن بين هذه الشروط تعميق الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد الوطني ومنها إعادة هيكلة مؤسسات الدولة متجهة نحو اقتصاد السوق، وذلك من أجل تحسين الأداء المالي لمؤسساتها، ورفع كفاءتها الإنتاجية والتقليل من هيمنة واحتكار المؤسسات العمومية (القطاع العام).

لذا تناولت الدراسة أثر الخصوصية على الأداء المالي لعينة من المؤسسات الاقتصادية التي تم خوصصتها في الجزائر، وهي مؤسسة تسيير فندق الأوراسي ومجمع صيدال، وعلى ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى أثر للخصوصية على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟

من خلال الإشكالية السابقة يمكننا طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- 1- هل يوجد أثر للخصوصية على ربحية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟
- 2- هل يوجد أثر للخصوصية على سيولة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟
- 3- هل يوجد أثر للخصوصية على نشاط المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟

4- هل يوجد أثر للخصخصة على مديونية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟

الفرضيات:

- للإجابة على الإشكالية الرئيسية يمكن طرح الفرضية الرئيسية التالية:
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للخصخصة على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.
- وتتدرج تحت هذه الفرضية الرئيسية مجموعة من الفرضيات الفرعية:
- 1- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين ربحية المؤسسات الاقتصادية قبل وبعد الخصخصة؛
 - 2- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين سيولة المؤسسات الاقتصادية قبل وبعد الخصخصة؛
 - 3- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نشاط مجمع صيدال قبل وبعد الخصخصة؛
 - 4- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مديونية المؤسسات الاقتصادية قبل وبعد الخصخصة.

أهداف البحث:

نهدف من خلال هذا البحث لدراسة ما يلي:

- المبررات والدوافع الأساسية وراء تطبيق سياسة الخصخصة والعراقيل التي يمكن أن تواجهها؛
- تحديد أثر الخصخصة على سيولة المؤسسات محل الدراسة؛
- تحديد أثر الخصخصة على ربحية المؤسسات محل الدراسة؛
- تحديد أثر الخصخصة على نشاط المؤسسات محل الدراسة؛
- تحديد أثر الخصخصة على مديونية المؤسسات محل الدراسة.

أهمية البحث:

تبرز أهمية الموضوع في كون الخصخصة إحدى أهم أساليب الإصلاح الاقتصادي التي تطبق على مستوى المؤسسات، والتي لم تحدد معالمها بصورة نهائية، ويعتبرها العديد من الدول السبيل للخروج من عديد المشاكل التي يواجهها القطاع العام، كما تظهر أهمية هذا البحث في معرفة أثر الخصخصة على الاداء المالي للمؤسسات، من أجل إتخاذ القرار المناسب شأن هذه السياسة أو إجراء تعديلات وتصحيحات حتى تتحقق نجاعتها وفعاليتها.

منهج البحث:

لدراسة موضوعنا هذا استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي من أجل فهم الظاهرة والإلمام بمختلف الجوانب المحيطة بها، وتحديد المؤشرات المالية التي يعتمد عليها لمعرفة الأثر، وحتى يتسنى لنا الوصول لعرض نتائج البحث قمنا بمقارنة الأداء المالي للمؤسسات قبل الخصخصة بأدائها بعد الخصخصة وذلك بالاعتماد على التقارير المالية للمؤسسات وعلى أساليب الإحصاء الوصفي الذي يقوم على تحليل المعطيات وتبويبها باستخدام الجداول وعرضها في أشكال بيانية للمساعدة على وصف التغيرات.

ولاختبار فرضيات البحث استخدمنا اختبار T للفرق بين متوسطين لعينتين غير مستقلتين لملاءمته لهذا الموضوع الذي يبحث عن الدلالة الإحصائية للفرق بين المتوسط الحسابي للسيولة، الربحية، النشاط والمديونية قبل وبعد الخصخصة.

حدود البحث:

- الحدود المكانية: مؤسستي تسيير فندق الأوراسي ومجمع صيدال بالجزائر؛
- الحدود الزمانية: بالنسبة لمؤسسة تسيير فندق الأوراسي امتدت فترة الدراسة من 1997 إلى 2003، أما بالنسبة لمجمع صيدال فالفترة قد امتدت من 1997 إلى 2001.

الدراسات السابقة:

- نفيسة حجاج: أثر الخصخصة على الوضعية المالية للمؤسسة، مذكرة ماستر في علوم التسيير تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة- الجزائر، 2012.
- حاولت الباحثة معرفة أثر الخصخصة على الوضعية المالية للمؤسسة وذلك من خلال طرحها للإشكالية المتمثلة في مدى مساهمة الخصخصة في تحسين مستوى الأداء المالي، حيث اختارت مؤسسة التوزيع وصيانة العتاد الفلاحي بورقلة لتنتم عليها الدراسة، وخلصت إلى النتائج التالية:
 - * أن برنامج الخصخصة برنامج طويل، الأمر الذي قد يخلق صعوبات كثيرة.
 - * تعدد أساليب الخصخصة حيث تختلف حسب خصائص المؤسسة المراد خوصصتها وخصائص البلد الذي تتم فيه الخصخصة.
 - * تقنية البيع للعاملين ينتج عنها في البداية مؤسسات مخصصة مثقلة بالديون، كما أن هذه التقنية تسمح بالتحسن الجزئي في مستوى الأداء المالي أي تحسن في بعض المؤشرات وتدهور البعض الآخر.
- حنان عمراني: خصخصة المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.
- تناولت الباحثة أسباب تأخر أو تباطؤ عملية خصخصة المؤسسات العمومية في الجزائر، وأرجعت أسبابها إلى ضعف الطلب الفعال، البيئة الاقتصادية، تعدد التشريعات، وتوصلت في الأخير إلى أن كل هذه الأسباب تشكل حواجز وعراقيل أمام عملية الخصخصة، بالإضافة إلى أسباب أخرى كانهدام الشفافية، ثقل المنظومة الجزائرية، والبيروقراطية.
- عادل عشي: الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007.
- حاول الباحث التعرف على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية وذلك من خلال طرحه للإشكالية التالية: ما هو دور المعايير والمؤشرات في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، حيث إنصب اختيار الباحث على مؤسسة صناعات الكوابل ببسكرة ليتم تطبيق دراسته عليها، وفي الأخير تمكن من استخلاص النتائج التالية:

* حققت المؤسسة رأس مال عامل موجب خلال سنوات الدراسة، أي أنها تمول جزء من أصولها المتداولة بأموالها الدائمة، فهي بذلك تحقق هامش أمان.

* تتمتع المؤسسة بسيولة جيدة خلال سنوات الدراسة، حيث استطاعت مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل.

* استطاعت المؤسسة خلال سنوات الدراسة إنشاء قيمة لأصحابها، فهذا دليل على كفاءة مسيري المؤسسة، وأدائها الجيد.

- بن الشاوي منى: تطوير العلامة التجارية ودورها في تحسين الأداء المالي، مذكرة ماستر في علوم التسبير، تخصص مالية وبنوك، المركز الجامعي ميله، 2016.

حاولت الباحثة من خلال دراستها هذه تسليط الضوء على دور العلامة التجارية في تحسين الأداء المالي، حيث اختارت مؤسسة اتصالات الجزائر من أجل تطبيق دراستها، وخلصت للنتائج التالية:

* تنتهج مؤسسة اتصالات الجزائر استراتيجية التنوع في منتجاتها وذلك سعياً وراء استقطاب شريحة أكبر لتلبية حاجيات الزبائن.

* عملت مؤسسة اتصالات الجزائر على تطوير علامتها التجارية من أجل تحقيق مكاسب أكبر.

* تطوير العلامة التجارية لديه تأثير إيجابي على الأداء المالي لمؤسسة اتصالات الجزائر.

وتعتبر دراستنا هذه حلقة تكمل سلسلة البحوث السابقة، ومحطة جديدة تسند إليها البحوث اللاحقة، حيث قمنا بدراسة الموضوع والإلمام بجميع جوانبه، إذ حاولنا إبراز ودراسة الجوانب التي لم يتم التطرق إليها في الدراسات السابقة، وإن أهم ما يميز دراستنا هذه عن الدراسات السابقة هو أنها سلطت الضوء على عينة أخرى من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية التي تمت خوصصتها عن طريقة تقنية الإكتتاب العام، وأثر هذه الأخيرة على الأداء المالي لهذه المؤسسات، حيث استخدمنا اختبار (T) للتحليل والمقارنة بين نسب الأداء المالي للمؤسسات محل الدراسة قبل وبعد الخوصصة، من أجل الوصول إلى معرفة وتحديد أثر الخوصصة على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

هيكل البحث:

من أجل الإلمام ببحثنا هذا قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة فصول، حيث تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري للخوصصة وذلك من أجل توضيح مفهومها، نشأتها، دوافعها، أهدافها وشروط نجاحها إضافة إلى طرق ومراحل الخوصصة دون أن ننسى المشاكل والعراقيل التي تواجهها، أما الفصل الثاني فتطرقتنا فيه الإطار النظري للأداء المالي حيث وضحنا فيه مفهوم الأداء، أنواعه، مكوناته، كما تضمن أيضاً مفهوم تقييم الأداء وأهم النسب المالية المستخدمة في تقييم الأداء والتي تتمثل في الربحية، السيولة، النشاط إضافة إلى المديونية، أما الفصل الثالث فيحتوي دراسة أثر الخوصصة على الأداء المالي لمؤسستي تسبير فندق الأوراسي ومجمع صيدال، حيث تناول واقع الخوصصة في الجزائر والتعريف بالمؤسستين



محل الدراسة بالإضافة إلى دراسة وتحليل الأداء المالي لها قبل وبعد الخصصة ثم إجراء المقارنة باستخدام اختبار T .

الفصل الأول:

الإطار النظري للخصوصية

تمهيد

إتجهت الكثير من الدول نحو اتباع سياسة الخصوصية كبرنامج إصلاح اقتصادي شامل في محاور متعددة، بهدف إصلاح أوضاعها الاقتصادية وتعتبر الخصوصية آلية من الآليات التي يتطلبها نظام السوق الحر، والسمة المميزة لاقتصاد هذا العصر، حيث أن الافتراض الرئيسي الذي تبنى عليه الخصوصية هو أن تحويل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص سيؤدي إلى تحسين أداء وكفاءة الشركات باعتبار أن القطاع الخاص أكثر كفاءة وواقعية لإدارة الاستثمار من القطاع العام.

ونظرا للأهمية التي حظيت بها الخصوصية في الآونة الأخيرة كأحدى سياسات الإصلاح الاقتصادي، كوسيلة يتجسد بها التحول إلى اقتصاد السوق، بات من الضروري دراستها والتعرف على حيثياتها وعلى هذا الأساس قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث هي كالتالي:

المبحث الأول: ماهية وطبيعة الخصوصية.

المبحث الثاني: أساسيات حول الخصوصية.

المبحث الثالث: مشاكل تطبيق سياسة الخصوصية.

المبحث الأول: ماهية طبيعة الخصوصية

توصف عملية الخصوصية بأنها ظاهرة عالمية اجتاحت معظم دول العالم المتقدمة والسائرة في طريق النمو، وهي استراتيجية إقتصادية حديثة تهدف الى تسجيل اندماج الدول النامية في الاقتصاد العالمي وإعادة هيكلة اقتصادياتها لتتماشى وأنماط وآليات الاقتصاد الحر، ولهذا خصصنا هذا المبحث للتطور التاريخي للخصوصية ومفهومها إضافة إلى دوافعها وأهدافها دون أن ننسى مبادئ وشروط نجاحها.

المطلب الأول: التطور التاريخي للخصوصية ومفهومها

سوف نتطرق في هذا المطلب الى التطور التاريخي الذي مرت به عملية الخصوصية إضافة الى عدة تعاريف أعطيت لها.

أولاً: مفهوم الخصوصية

إن مفهوم الخصوصية بشكلها الحالي يعتبر من المفاهيم الحديثة التي برزت في الأدبيات الاقتصادية حيث ظهرت كلمة Privatisation والتي كانت من أكثر المصطلحات الشائعة في التاريخ الحديث للسياسة الاقتصادية، والملاحظ أن هذه الكلمة باللغة الإنجليزية لا يوجد لها كلمة مرادفة باللغة العربية، ومن المصطلحات التي اتصلت كمرادف لهذه الكلمة: التخاصية، الخصصة، وتجدر الإشارة إلى أن هناك تعاريف متعددة حاولت تحديد معنى الخصوصية لنذكر منها:

1- المفهوم الضيق: وتعرف الخصوصية على أنها " العملية التي تتحول فيها الشركات والمؤسسات الإنتاجية التي تملكها الحكومة إلى القطاع الخاص، وتهدف الخصوصية إلى تطبيق مبادئ السوق الحرة في تحديد التغيرات الاقتصادية واتجاهاتها المختلفة ضمن اقتصاد معين".¹

حيث يتمحور هذا التعريف حول نقل الملكية من الدولة إلى القطاع الخاص لتحقيق أهداف إقتصادية معينة.

2- المفهوم الواسع: هي عبارة عن أي سلوك يهدف إلى زيادة دور القطاع الخاص في ممارسة أنشطة الدولة".²

¹ هدى محمد الشرطلي، أثر الخصوصية على الأداء المالي للشركات الأردنية وإرتباط ذلك بنوع وحجم وتطور الشركة في السوق، مذكرة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن، 2010، ص: 27.

² كسرى مسعود، خصوصية المؤسسات الاقتصادية العمومية في الجزائر، الواقع والأفاق، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، 2005، ص: 2.

-وهي " مجموعة من السياسات المتكاملة التي تستهدف إعتقاد أكثر على آليات السوق ومبادرات القطاع الخاص من أجل تحقيق أهداف التنمية والعدالة"¹.

- وهي "أي تحويل للملكية أو الإدارة من القطاع العام إلى الخاص بشرط أن تتحقق السيطرة الكاملة للقطاع الخاص والتي لا تتحقق في الغالب إلا بالانتقال الفعلي لملكية الأغلبية إلى القطاع الخاص"².

-"تعني زيادة مشاركة القطاع الخاص في إدارة أو ملكية الأنشطة والأصول التي تسيطر عليها الحكومة وتمتلكها"

ومما سبق نستنتج تعريف عام للخصوصية فهي: عملية استبدال كلي أو جزئي للقطاع العام بالقطاع الخاص، بهدف تحقيق أهداف التنمية والعدالة.

ثانيا: التطور التاريخي للخصوصية

عند الحديث عن نشأة الخوصصة يتبادر إلى الأذهان فكرة ظهورها وتطبيقها، حيث كان أول ظهور لها وتطبيقها عام 1979 على يد السيدة " مارجريت تاتشر " رئيسة وزراء بريطانيا في ذلك الوقت، أما إذا نظرنا إلى تطور الفكر الاقتصادي وتمعنا في الأفكار والمجادلات التي ظهرت منذ وقت مبكر على أيدي مفكرين وفلاسفة اقتصاديين وغير اقتصاديين وهذه الأفكار جاءت في شكل حديث عن أهمية القطاع الخاص في الإنتاج، وأهمية التخصص ونقسي العمل وما قد يؤديانه من كفاءة إقتصادية.³

ولهذا يمكن أن نعرض فكرة الخوصصة على مراحل متعددة عبر التطور التاريخي بحصرها في ثلاثة مراحل وهي:

1- نشأة الخوصصة في الفكر الإسلامي:

يذهب الكثيرون إلى القول أن "ابن خلدون" المفكر الإسلامي هو الذي فكر في تطبيق سياسة الخوصصة التي تهدف الى تحول نحو نمط الإنتاج الخاص، وهي فكرة تدل على فهم ابن خلدون وإدراكه في وقت مبكر أهمية القطاع الخاص وسلامة أدائه وكفاءة أساليبه، وكان ذلك عام 1377، وفيه يلمح

¹ بوطالب قويدر، إشكالية الخوصصة- المفهوم، طرق التنفيذ وشروط النجاح، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول إقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 7- 8 أكتوبر، 2004، ص: 2.

² شيماء مبارك، إستراتيجية الخوصصة في المؤسسة الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية والإنسانية، العدد 26 سبتمبر 2016، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة- الجزائر، ص: 430.

³ عبده محمد فاضل الربيعي، الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة المنصورة، القاهرة- مصر، 2004، ص: 134.

ابن خلدون " إلى عدم تدخل السلطان، أي الدولة في النشاط التجاري الواسع وترك هذا النشاط للتجار والمزارعين ليفي السلطان أمواله من الجباية ".¹

حيث قال ابن خلدون " وأعلم أن السلطان لا ينمى ماله ولا يدر موجوده الا بالجباية ويكون ذلك بالعدل في أهل الأموال والنظر إليهم، بذلك تنبسط أموالهم وتنتشر صدورهم لاستثمار الأموال وتنميتها فتعظم منها جباية السلطان، وأما غير ذلك من تجارة أو فلاحه فإنها فساد للجباية ونقص للعمارة...، وربما يعجل السلطان مداخيله من هذه الأصناف أي التجارة والفلاحين".²

إضافة إلى ذلك تدخل المشروع الخاص في تنفيذ بعض الأشغال العامة في العصر الأموي بدلا من الحكومة نظرا لارتفاع تكلفة قيام الحكومة بالتنفيذ أو لافتقار الحكومة إلى الخبرة الإدارية.³

2- نشأة الخصوصية في الفكر الاقتصادي الليبرالي " المدرسة الكلاسيكية :

إعتمدت هذه المدرسة على أفكار أب الاقتصاد العالمي آدم سميث، من حيث أفكاره ومبادئه في كتابه الشهير ثروة الأمم والذي نشر عام 1776، الذي يهتم باقتصاد السوق والمبادرات الفردية من أجل زيادة الثروة والتخصص، تقسم العمل، تحقيق الكفاءة الاقتصادية على المستوى الكلي والجزئي، وهذه الأفكار تعتبر الجانب الهام في تحديد ما يسمى أسلوب أو سياسة الخصوصية.

3- نشأة الخصوصية في القرن العشرين :

إن الدارس للتاريخ الاقتصادي عبر العصور يلاحظ أن عمليات التحول أو الانتقال إلى الملكية الخاصة تدخل في إطار عملية الخصوصية وفي نواحي مختلفة من العالم، من تحقيق الأهداف المرسومة والطموحات المعلنة في القطب الاشتراكي سابقا ودول شرق أوروبا، وبصفة عامة كل الدول النامية وغيرها التي اتبعت نهج القطاع العام (الملكية العامة)، مما أدى إلى تفاقم العديد من المشاكل التي جعلت الدول تلجأ إلى الاستدانة وذلك من أجل تحقيق الإصلاح من خلال العديد من البرامج منها برامج الخصوصية التي أخذت في الانتشار بداية من كتابات عالم الإدارة "PeTer Daker" عام 1968، الذي تحدث عن كيفية انتقال الملكية العامة إلى الملكية الخاصة في جمهورية الشيلي عام 1973، ثم تحدث عن تطبيق بريطانيا للخصوصية وكيف طبقة على يد المرأة الحديدية " مارجريت تاتشر " عام 1979، والتي تعتبر جزءا مهما في سياستها الاقتصادية المطبقة في بريطانيا.⁴

¹ رياض الزغبى، الخصوصية ودورها في تهيئة المؤسسة، منشورة على الموقع التالي: www.govib.gov.lb تاريخ التحميل 2017/11/31، الساعة 15:30.

² عبدالرحمن ابن خلدون، المقدمة، الفصل الأربعون في أن التجارة من السلطان مضرة بالرعية ومفسدة للجباية، دار الفكر العربي، بيروت 1997، ص:95.

³ فوزي منصور، خروج العرب من التاريخ، دار الرابي، بيروت، 1991، ص: 74.

⁴ أحمد قصر عاشور، التحول إلى القطاع الخاص: تجارب في خصخصة المشروعات العامة، سلسلة بحوث ودراسات، المنظمة العربي للتنمية الإدارية، القاهرة 1996، ص:3.

وبذلك بدأت تنتشر فكرة الخصوصية وفكرة تطبيقها، وتطورت من الدول المتقدمة إلى الدول النامية التي انتهجت الاشتراكية سابقا كأسلوب اقتصادي، وهذا التوسع في انتشارها أدى إلى اتساع نطاق تطبيقها عاما بعد عام، حتى أصبحت هذه الفكرة موضوع الساعة بالنسبة لأغلب الباحثين والدول¹.

ومما سبق نستخلص أن هناك سياستين على إثرهما تم نشوء فكرة الخصوصية وهما:

- أ- السياسة الاقتصادية في بداية القرن الواحد والعشرين التي تدعم وتشجع المشروعات الخاصة، الشيء الذي ميز هذا القرن عن غيره بالحماسة والثقافة المتجددة نحو المشاريع الخاصة.
- ب- السياسة الحكومية التي تهدف إلى الحد من الإنفاق العام إذ أصبحت حقيقة ملحة ودائمة لا يمكن تجنبها.

وإن النقاء هاتين السياستين أدى إلى نشوء فكرة التحول من القطاع العام إلى الخاص أو ما يسمى بالخصوصية.

المطلب الثاني: دوافع الخصوصية وأهدافها

سوف نتناول في هذا المطلب الدوافع التي تقوم عليها سياسة الخصوصية بالإضافة إلى أهدافها.

أولاً: دوافع الخصوصية

هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى تبني سياسة الخصوصية وانتهاجها نذكر منها:

1- الدافع الاقتصادي: هناك فئة تعتبر أن القطاع الخاص أكفأ من القطاع العام في إدارته للمؤسسات مما يؤدي إلى توفير الموارد المالية، وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي، لكن الواقع يؤكد بأن حالات الفشل والافلاس التي يتعرض لها القطاع الخاص تفوق بكثير حالات الفشل التي تمس مؤسسات القطاع العام، لذا نجدهم يتحايلون في تصريحاتهم الضريبية وفواتيرهم ولعل القطاع الخاص بما يقدمه من حوافز أقدر من الدولة على تعبئة الموارد المالية وتوجيه الادخار نحو المشاريع المربحة، وخلق سوق مالية نشطة تشجع على الادخار وتوفير قناة وطنية للتمويل، وفي هذا الصميم تحويل ملكية المؤسسات إلى القطاع الخاص يزيل عن كاهل الدولة عبئ خسائر تلك المؤسسات مما يسمح لها بتركيز جهودها ومواردها لأهداف اقتصادية أخرى².

¹ جون دوقا هيو، قرار التحول إلى القطاع الخاص: غايات عامة ووسائل خاصة، ترجمة محمد مصطفى غنيم، الجمعية المصرية للنشر والمعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 1991، ص: 11.

² نفس المرجع، ص: 438.

2- الدافع المالي: تعاني الكثير من الدول من الأعباء الملقاة على عاتق الميزانية العامة، وتحاول تخفيض الإنفاق العام قدر الإمكان، ولا يمكن أن يتم ذلك إلا من خلال تخلص الدولة من الأنشطة العامة، وجعل القطاع الخاص يقوم بها، لذلك فإن برامج الخصوصية تهدف إلى تخفيض الإنفاق العام على الدولة، وأيضاً التخلص من التدفق الخارج في صورة قروض، وعليه فقيام الدولة بالخصوصية يمكن أن يخفف عليها أعباء تقديم الخدمات العامة بل قد يتعدى الأمر إلى اعتبار الخصوصية مصدراً لتمويل خزينة الدولة، وتتمثل جهود الخصوصية ليس فقط في تخفيض الانفاق العام، بل وأيضاً زيادة التدفق النقدي الداخل إلى خزينة الدولة وهذا من خلال بيع بعض شركات القطاع العام إلى القطاع الخاص.¹

3- الدافع السياسي والقانوني: يتميز القطاع الخاص عن القطاع العام بأنه أقدر على إبعاد السياسيين من استخدام مراكزهم لتحسين صورته وعرض السلع بأسعار غير حقيقية لإرضاء المستويات السياسية العليا، وتكون النتيجة مشاكل اقتصادية طويلة الأجل رغم النجاحات السياسية، وعليه يمكن القول أن الدولة مازالت موجودة بشكل قوة في ظل الخصوصية فهي تسن التشريعات وتنظم وتدير الهيكل العام للنشاط الاقتصادي للمجتمع ولكن ما يحدث في ظل الخصوصية هو تغيير في تركيبة الأنشطة التي تقوم بها الدولة ولأسباب سياسية يمكن أن تحتفظ الدولة لنفسها بسهم رئيس يسمى السهم الذهبي يعطيها الحق في مراجعة قرارات مجلس إدارة الشركة الخصوصية، حتى تضمن بذلك حقوق المستهلكين والعمال والمجتمع، ومن الدوافع السياسية أيضاً تحويل الاقتصاديات إلى اقتصاد فردي، رغم أن الاقتصاد الرأسمالي لم يكن يوماً اقتصاداً فردياً خالصاً، فقد كانت الدولة طوال مراحل تطورها شريكاً تمارس مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية إلى جوانب الخواص وبعد تخلي الدولة عن معظم الأنشطة الاقتصادية تتفرغ للاهتمام بأمور الدفاع والأمن والصحة... إلخ²

4- الدافع الاجتماعي: يرى البعض أن الخصوصية ربما تكون الوسيلة المناسبة لتحقيق مزيد من الحرية الشخصية، وإيجاد الحافز الشخصي على الإنتاج والقضاء على السلبية وتحقيق إنضباط في السلوك داخل مجالات العمل، كما تؤدي الخصوصية إلى القضاء على الإهمال والتلاعب الاجتماعي حيث أن الخصوصية يمكن أن تكون وسيلة الدولة إذا أرادت القضاء على المشاكل الاجتماعية مثل التواكل والمحسوبية والتغاضي عن محاسبة المخطئين والرشوة وغيرها من مشاكل المجتمع.³

¹ أحمد ماهر، دليل المدير في الخصوصية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية- مصر، 2003، ص: 28.

² محمد صبحي، الخصوصية لمواجهة متطلبات البقاء وتحديد النمو، مجلة جامعة عين شمس، القاهرة- مصر، 1995، ص: 42.

³ المرسي سيد حجازي، الخصوصية إعادة ترتيب دور الدول ودور القطاع الخاص، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، دون ذكر سنة

ثانياً: أهداف الخصوصية

تختلف الأهداف المنشودة من تطبيق الخصوصية باختلاف طبيعة الاقتصاديات التي تطبق فيها لكن عموماً يمكن أن تتفق جميعها في النقاط التالية:

1- الأهداف المالية: تتمثل في تخفيف أعباء الميزانية العامة عن طريق التخلص من التدفق الخارج من خزانة الدولة في صورة إعانات ودعم للمشاريع والمؤسسات العامة المتعثرة والفاشلة، هذا من جهة ومن جهة أخرى تخلص الدولة من الأنشطة العامة وجعل القطاع الخاص يضطلع بها.¹

2- الأهداف الاجتماعية: وتتمثل في²

- تقوية سوق الأسهم وترقية مساهمات العمال بإشراكهم في الملكية أو التسيير والتحول من القرارات المفروضة إلى تلك المشروعة وهذا ما يكرس التغير السلوكي في إدارة المؤسسات العمومية ويعطي حوافز أكثر للعمال وتحويل ادخار الأفراد إلى استثمارات في مشاريع إنتاجية.
- تنفيذ سياسة الحكومة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي على السواء، بخلق وفاق وطني في شكل عقود اجتماعية تجمع كل الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين، بما فيهم الحكومة فتتوحد النوايا في تحقيق الأهداف.

- إتباع سياسة حكومية خاصة لتحقيق أدنى الحقوق للعمال والمستهلكين على حد السواء.

3- الأهداف الاقتصادية: تتمثل في رفع كفاءة المؤسسات الوطنية عن طريق فسخ المجال أمامها لتنشيطها وفق معايير وآليات السوق والمنافسة، وتبرز أهمية هذه النقطة خصوصاً في ظل الانفتاح الاقتصادي الذي يشهده العالم حالياً، خاصة بعد انضمام أو سعي أغلبية الدول للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مما يؤدي إلى توحيد الأسواق العالمية.³

4- الأهداف السياسية: وتتمثل في⁴

- الحد من إمكانية تدخل الدول في مجالات الأنشطة الاقتصادية، وذلك عن طريق نقل ملكيتها إلى القطاع الخاص؛

¹ خوني رابح، حساني رقية، الخصوصية كآلية تحول إلى اقتصاد السوق، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول اقتصاديات الخصوصية والدور الجديد للدولة، جامعة فرحات عباس، سطيف- الجزائر، يومي 3-5 أكتوبر، 2004 ص: 143.

² ليث عبد الله القهوي وآخرون، التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2012، ص: 54.

³ خوني رابح وحساني رقية، مرجع سبق ذكره، ص: 143.

⁴ ندوى عيد الله سمك وعادلة محمد رجب، انعكاسات برنامج الخصخصة على الاقتصاد الوطني، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، القاهرة، 2003، ص: 28.

- الحد من ممارسة الفساد المالي والاقتصادي، واستغلال المال العام من قبل المسؤولين الحكوميين والسياسيين وإدارة المؤسسات؛
- الحد من الضغوطات السياسية والنقابية للعمال، كقضية التملك بالنسبة لفئة من العمال لأصول في المؤسسة القابلة للتحويل.

المطلب الثالث: مبادئ الخصوصية وشروط نجاحها

يتضمن هذا المطلب في محتواه المبادئ الأساسية للخصوصية إضافة الى شروط نجاحها

أولاً: مبادئ الخصوصية

إن العنصر الأساسي في استراتيجية الخصوصية يتمثل في التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص وهذا العنصر يعتمد على جملة مبادئ نوجزها فيما يلي:

1- مبدأ التدرج: يعني أن عملية الخصوصية سوف تتم بطريقة تدريجية، حتى يتسنى للمؤسسات القابلة للخصوصية التحضير لها، ويرمي مبدأ التدرج إلى تحقيق ثلاثة أهداف هي:

- الحفاظ على أداة إنتاج وطنية تم اكتسابها عبر الأجيال؛
- الحفاظ على مصالح الخزينة التي تعاني مديونية ثقيلة تجاه البنك المركزي من جراء عمليات التطهير؛
- الحفاظ على مصالح العمال الأكثر تأهيلاً للتوظيف في حالة خصوصية المؤسسات بسبب وجود فائض في اليد العاملة.¹

2- مبدأ نشر ثقافة القطاع الخاص: عوضاً عن ثقافة القطاع العام المرتكزة على حماية الدولة للمؤسسات العمومية في مواجهة المخاطرة، يجب نشر ثقافة القطاع الخاص التي تقوم على فكرة تحمل المخاطر والمرونة في التصرفات، وهي مؤشرات النجاح و التفوق.²

3- مبدأ حماية مصالح الدولة: وتعني بذلك أن تخضع عملية التقييم لمعايير موضوعية من شأنها الحفاظ على مصالح الخزينة العمومية.³

4- مبدأ تقنين عملية الخصوصية: تبدأ عملية الخصوصية بموافقة برلمانات الدولة المعنية بالخصوصية لصالح بيع هذه المؤسسات، وبالتالي يتم تصنيف المؤسسات بقرار إداري إلى مؤسسات قابلة للخصوصية

¹ أنطون الناشف، الخصخصة التخصيصية، مفهوم جديد لفكر الدولة ودورها في إدارة المرافق العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2002، ص: 112.

² محمود صبحي، الخصخصة، ماذا؟ متى؟ لماذا؟ وكيف؟ المشكلات والحلول، الدار الجامعية للطباعة والنشر، القاهرة، 2002، ص: 8.

³ حسين بورعدة والطبيب قصاص، الخصوصية مفتاح الدخول إلى اقتصاد السوق في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول اقتصاديات الخصوصية والدور الجديد للدولة، جامعة فرحات عباس، سطيف- الجزائر، يومي 3-7 أكتوبر، 2004 ص: 7.

وأخرى لا يمكن التنازل عنها أو بيعها إلا بقانون خاص.¹

5- مبدأ الشفافية: يعني أن عملية الخصوصية تتم بشفافية ووضوح أثناء عملية البيع أو التحويل، بالإضافة إلى رقابة عمومية واسعة لجميع أنشطة الأجهزة الحكومية العاملة في هذا المجال.²

6- مبدأ تخفيض مديونية الدولة: تلجأ الدولة إلى الخصوصية قصد تسديد جزء من ديونها، حيث تحاول قدر الإمكان السماح للأجانب الدائنين بالحصول على أسهمهم في المؤسسات المخصصة وفاء لديونهم.³

ثانيا: شروط نجاح عملية الخصوصية:

توجد عدة عناصر رئيسية لنجاح عملية الخصوصية ويمكن حصرها فيما يلي:⁴

1- إقناع الجمهور، ويجب أن يقترن بتعاون منه لدعم العمل الخاص حسب آليات سوق حر، ومن ثم يجب على الدولة أن تبادر بتحديد ووصف المشكلة وتنمية وتقييم المؤسسات وإعادة هيكلة ديونها؛

2- يجب الإعلان عن عملية الخصوصية، حيث يجب أن تكون واضحة وجليّة للعامة، ولا يتم بيع الأصول بالوساطة إلى أصحاب رؤوس الأموال، بل ينبغي الحد من سيطرة طبقة معينة؛

3- عملية الخصوصية لا يمكن أن تتم دون سياسة إصلاح اقتصادية مناسبة تدعم العملية وتساعد على تهيئة مناخ الإستثمار، وتحد من تدخل الدولة في آليات السوق الحر؛

4- الصياغة الجديدة للخصوصية، بحيث يتولى وضعها وتنفيذها متخصصون مدربون في الميدان؛

5- تحديد أهداف الخصوصية بوضوح مما يعزز من فرص النجاح ويقلل المخاطر؛

6- إجراء تقويم اقتصادي للشركات المعنية بالخصوصية وكذا تقدير قيمة المؤسسات ثم تحديد سعرها، إضافة إلى اختيار الأجهزة المكلفة بالتقسيم (مراجعي الحسابات، الاستشارات القانونية)؛

¹ محفوظ جبار، البورصة، تسيير وخصوصية المؤسسات العمومية، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف-الجزائر، 1996، ص:431.

² ضياء مجيد الموسوي، الخصخصة والتصحيحات الهيكلية، آراء وتوجيهات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص:100.

³ حسن بورغدة والطيب قصاب، مرجع سبق ذكره، ص:7.

⁴ عيد اللطيف بالقرسة، خصوصية القطاع العمومي، تحديث أم تجديد لدور الدولة الاقتصادي، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول اقتصاديات الخصوصية والدور الجديد للدولة، 3-5 أكتوبر، جامعة فرحات عباس، سطيف-الجزائر، ص: 605.

- 7- ينبغي أن تكون المؤسسات العمومية المعدة لتحويل إلى القطاع الخاص ذات ميزة خصوصية أو تعطي نتائج معتبرة لذا ينبغي إعادة هيكلة وتطهير المؤسسات العاجزة قبل خصوصتها؛
- 8- تتطلب الخصوصية أخذ الحيطة والحذر عن طريق نظام الضمانات القانونية التي تسمح بمايلي ¹:
تجنب احتكار القطاع الخاص حتى لا نستبدل الاحتكار العام بالاحتكار الخاص.
- ✓ تجنب وقوع المؤسسات العمومية تحت المراقبة عن طريق اتحاد الشركات أو من طرف مجموعة أجنبية من الشركات؛
- ✓ تكييف تقنيات الخصوصية مع الحالة الخاصة لكل مؤسسة عمومية عن طريق البحث عن عدم تطبيق صيغ موحدة للخصوصية.
- 9- تنفيذ برنامج الخصوصية في إطار قانوني للخصوصية يحدد فيه الاهداف الاساليب والاجراءاتالمنظمة للعملية بما يضمن الحقوق لجميع أطراف عملية الخصوصية ويحقق الاهداف المرجوة منها حيث يتم بالشفافية والمرونة أمام كل الاحتمالات؛
- 10- إيجاد أسواق ومؤسسات مالية تتلاءم مع متطلبات الخصوصية وتسهل إجراءات تنفيذ البرنامج؛
- 11- يجب توفير شبكة أمان إجتماعي لمواجهة النتائج السلبية للخصوصية في ما يتعلق بالعمالة الفائضة أو أصحاب الدخل المحدود².

¹ حملوي ربيعة، أساليب الخصوصية وتجارب بعض الدول العربية في مجال الإصلاحات الاقتصادية والأسواق العالمية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول اقتصاديات الخصوصية والدور الجديد للدولة، جامعة فرحات عباس، سطيف- الجزائر، يومي 3-5 أكتوبر 2004، ص-ص: 415-416.

² موسى سعداوي، دور الخصوصية في التنمية الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط إقتصادي، جامعة الجزائر، 2007، ص: 98.

المبحث الثاني: أساسيات حول الخصوصية

عملية الخصوصية عملية صعبة التطبيق في ظل الظروف والعراقيل التي تواجهها وتقف حاجزا أمام تنفيذها، ولهذا وجب على الدول والحكومات اختيار الأسلوب الفعال الذي يضمن لها تطبيق برنامج خصوصية ناجح يؤدي بها إلى التحول نحو القطاع الخاص واندماجها في الاقتصاد العالمي. وعليه تطرقنا في هذا المبحث إلى طرق وأساليب الخصوصية وهي نوعان الطرق التي تنهي الملكية والطرق التي لا تنهي الملكية إضافة إلى مراحل الخصوصية.

المطلب الأول: طرق الخصوصية

هناك العديد من الطرق التي تتبعها الدول والحكومات لتطبيق برنامج الخصوصية وهذه الطرق نوعان الطرق التي تنهي الملكية والطرق التي لا تنهي الملكية سوف نعرضها فيما يلي:

أولاً: الطرق التي لا تنهي الملكية

تضم الطرق التي لا تنهي الملكية كل من عقد الإدارة، التأجير إضافة إلى الإمتياز.

1- عقد الإدارة: هو اتفاق تتعاقد من خلاله مؤسسة عمومية مع شركة خاصة لإدارة هذه المؤسسة، وفي هذه الحالة تتحول فقط حقوق التشغيل إلى الشركة الخاصة وليس حقوق الملكية، وتحصل الشركة الخاصة على رسوم مقابل خدماتها وبالإمكان ربط هذه الرسوم بأرباح الشركة أو بأدائها، كما تبقى المؤسسة العمومية مسؤولة عن اتفاقيات التشغيل والاستثمار، وتستخدم هذه الطريقة في حالات تريد فيها الدولة تنشيط شركات خاسرة، وذلك بإدخال طرق إدارة القطاع الخاص من أجل رفع قيمة هذه الشركات.

2- التأجير: تتيح عقود التأجير استثمار الموارد والأصول من قبل القطاع الخاص لقاء رسوم أو أجور محددة من قبل الدولة، وفي هذه الحالة قد يطالب المستأجر بتخفيض عدد العاملين وتغيير عناصر الإدارة العامة حسب رغبته، حيث يقوم بتخفيض التكاليف والمحافظة على أصول المؤسسة كما تأخذ عملية التأجير طابع التأجير التمويلي وهو يسمح للمستثمر بإدارة واستثمار المشروع لمدة زمنية محددة، وبعد ذلك تعود ملكيته للدولة، وفي العديد من الحالات يتم التعاقد على التأجير لفترات طويلة نسبياً بغرض جعل فكرة نقل الملكية مقبولاً.¹

¹ علي حسين حسن، المتطلبات الأساسية لنجاح برنامج الخصوصية، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 20، العدد1، 2012، جامعة بابل، العراق، ص:6.

3- الامتياز: عندما تمنح الدولة امتيازاً فإنها تحول حقوق التشغيل والتطوير إلى الجهة المستفيدة أي الشركة الخاصة، وقد يتضمن عقد الامتياز كل مواصفات التأجير بالإضافة إلى النفقات الرأسمالية والاستثمارات التي تقع على عاتق صاحب الامتياز، وترجع الأصول إلى القطاع العام عند نهاية فترة الامتياز التي عادة ما تتراوح بين 15 و30 سنة، وذلك حسب الحياة الافتراضية للاستثمارات تحدد إيرادات صاحب الامتياز بشكل يضمن له تغطية نفقات التشغيل وخدمة الديون واستهلاك استثماراته، وتكمن الميزة الرئيسية لهذه الطريقة في أن صاحب الامتياز يبقى المسؤول عن النفقات الرأسمالية والاستثمارات مما يخفف من الأعباء المالية على الدولة، ولنفس السبب تواجه الكثير من الدول صعوبات في إيجاد المستثمرين نظراً للحجم الكبير للاستثمارات التي يتطلبها هذا النوع من العقود.¹

ثانياً: الطرق التي تنهي الملكية

تحتوي الطرق التي تنهي الملكية كل من البيع المباشر، بيع الأسهم في أسواق المال، البيع للعاملين بالإدارة بالإضافة إلى نظام القسائم .

1- البيع المباشر: تعتبر طريقة البيع المباشر أكثر الطرق استخداماً في عمليات الخصوصية على المستوى الدولي، وقد تأخذ طريقة البيع المباشر أشكالاً مختلفة، فهناك البيع المباشر من خلال طلب عروض أو مزاد علني أو لمستثمر استراتيجي، مما يعني أن العنصر المشترك لمختلف أشكال البيع المباشر هو عدم وجود وسطاء بين الدولة والمشتري، وتكمن طريقة طلب عروض الدولة في المقارنة بين مختلف العروض واختيار المشتري الذي يعرض أعلى سعر، وتتميز بالشفافية لأن آلياتها واضحة وتقديم العروض مفتوح لكل المستثمرين الذين يستوفون الشروط المحددة من الدولة، لكنها بطيئة نوعاً ما لأن كل عملية تتطلب فترة ليست بالقصيرة وتكاليف إدارية مرتفعة أما طريقة المزاد العلني تتميز بدرجة عالية من الشفافية، لأنها تمكن الدولة من تعظيم إيرادات الخصوصية علاوة على أنها سريعة، ومن وجود عدد كافٍ من المنافسين في المزاد العلني، ومن عدم التواطؤ بين بعضهم، وعندما يتطلب وضع الشركة إدخال تكنولوجيا متطورة لتحسين أدائها ورفع كفاءتها تختار الدولة مستثمراً استراتيجياً يتميز بخبرة عالية في هذه الصناعة وإمكانيات واسعة، وتتم عملية البيع من خلال التفاوض مما يسمح للدولة من وضع شروط محددة على المستثمر، ولكن عملية البيع المباشر لمستثمر استراتيجي من خلال التفاوض ليست ببسيطة.²

¹ رياض دهال، حسن الحاج، طرق الخصوصية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2010، ص:7.

² مهدي إبراهيم علي الفندي الجبوري، النظام القانوني للتحويل إلى القطاع الخاص، دار الحامد، القاهرة، مصر، ص:93.

2- بيع الأسهم في أسواق المال: يقصد بها طرح الدولة لكل أو جزء من رأسمال المؤسسة العمومية في أسواق الأوراق المالية، لذلك يجب أن تتوفر لدى المؤسسة المعنية العديد من المعايير القانونية والمالية التي تتم مراقبتها من طرف لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة، ويتطلب بيع الأسهم تقييم المؤسسة والوقوف على مركزها المالي وتقدير عدد الأسهم التي سيتكون منها رأس المال والسعر الذي سيبيع به السهم، وهذه التقنية هي الأفضل والأكثر ملاءمة كما أنها تسمح بتنشيط وتطوير سوق الأوراق المالية في الدولة من خلال زيادة عدد الأسهم المتداولة في السوق، بحيث يجب بداية أن يقسم رأس مال المشروع العام المراد تحويله إلى أسهم تكون مملوكة بالكامل للدولة.¹

3- البيع للعاملين بالإدارة: وهي التخلي عن المؤسسة لعمالها أو مسيريها أو لهما معا، وهي طريقة محفزة لعملية الخصوصية، ولكن قد تواجه هذه العملية صعوبة تكمن في عدم قدرة العاملين على شراء أسهم الشركة، إذ لا بد من حصول العاملين على ائتمان كشرط لشراء أسهم الشركة، وتتم عملية البيع للعاملين باعتبارهم المالكين الحقيقيين للمؤسسة وينمو لديهم حب العمل والحرص على استمرار مؤسستهم وبالتالي تختفي جل الظواهر السلبية.²

4- نظام القسائم (الكوبونات): أن عملية الخصوصية من خلال نظام الكوبونات تقوم على أساس تحويل سريع لنسبة كبيرة من أصول القطاع العام إلى مجموعة واسعة من المواطنين، وتتطلب العملية تجميع الشركات التي تتم خصصتها بدلا من خصوصية كل منها على حدة، وتأخذ هذه الكوبونات شكل شهادة يمكن لأصحابها تحويلها إلى أسهم في شركات القطاع الخاص من خلال المزاد العلني وتبدأ هذه الطريقة بنشر قائمة عن مجموعة الشركات المراد خصصتها ومعلومات عن آدائها المالي، بما في ذلك قيمتها الدفترية وعدد العمالة في كل شركة وديونها العامة، ويحق لكل مواطن فوق السن القانوني الحصول على القسائم التي تسمح له بالدخول في المزايمة على أسهم المشروعات التي تتحول إلى القطاع الخاص، وتقدم الدولة هذه القسائم إما مجانا وإما غالبا بدفع رسوم رمزية لتغطية التكاليف الإدارية الخاصة بإدارة البرنامج، والهدف الرئيسي لطريقة القسائم هو إنشاء قاعدة لإقتصاد السوق، وذلك من خلال خصوصية شركات القطاع العام بأكبر سرعة ممكنة.³

¹ منير إبراهيم هندي، الخصوصية خلاصة التجارب العالمية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 1995، ص: 136.

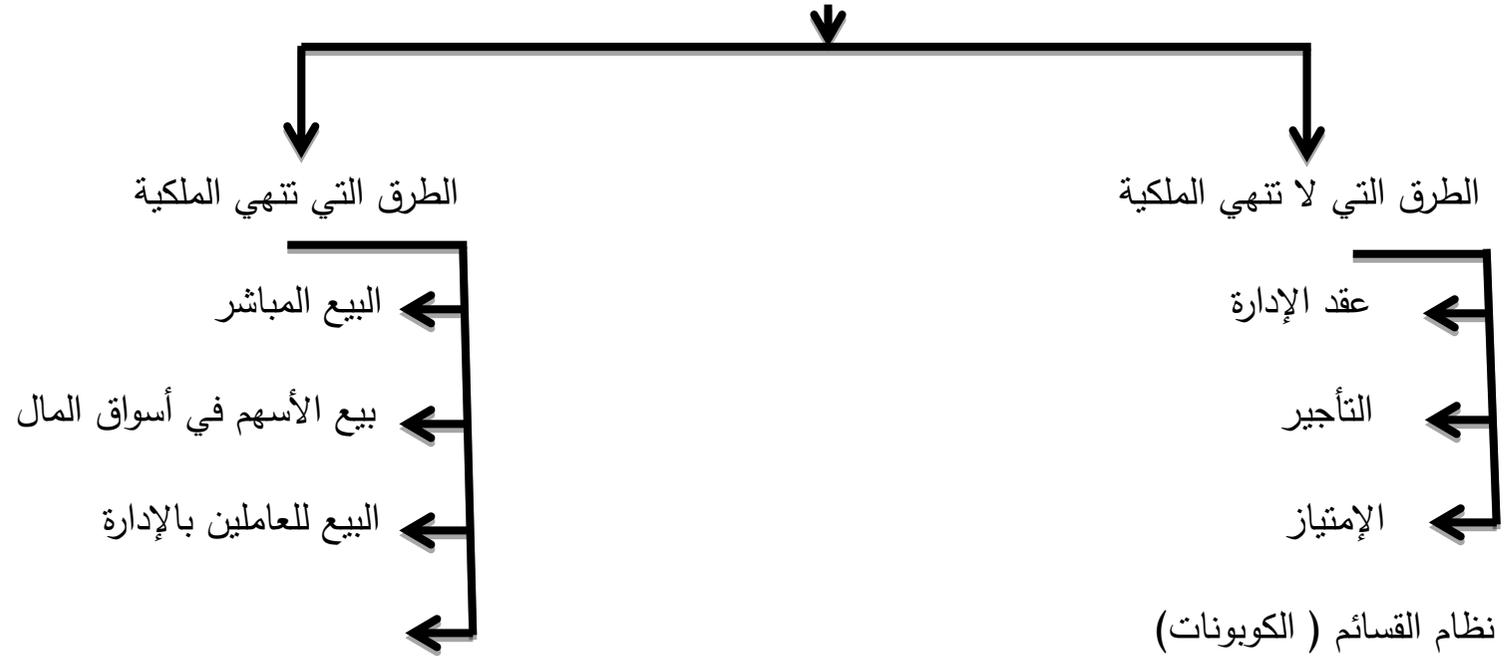
² نفيسة حجاج، أثر الخصوصية على الوضعية المالية للمؤسسة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011-2012، ص: 19.

³ رياض دهال، حسن الحاج، مرجع سبق ذكره، ص: 15.

والشكل رقم (01) يوضح ويلخص طرق الخصوصية:

الشكل رقم 01: طرق الخصوصية.

طرق الخصوصية



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على ماسبق ذكره

المطلب الثاني: مراحل الخصوصية

تتطلب عملية الخصوصية الإعداد المسبق لها من أجل تنفيذها بنجاح، وعليه سوف نحاول التطرق في هذا المطلب الى الدراسة والتخطيط للمؤسسة المراد خصوصتها، دراسة المؤسسة من قبل هيئات استشارية، تنفيذ اجراءات الخصوصية اضافة الى المتابعة والمراقبة لهذا البرنامج .

أولاً: الدراسة والتخطيط للمؤسسة المراد خصوصتها

من خلال هذه المرحلة يتم تحديد الاستراتيجية المناسبة والواضحة لمعالم البرنامج المراد تطبيقه وهي تتطلب :

- 1-دعاية إعلامية كبيرة وشرحا أكبر لمعالم هذا البرنامج بقدرة وثقة، وإمكانية القطاع الخاص في تحمل المسؤوليات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية حتى تعم الثقة في المجتمع؛
- 2- توضيح السبب الذي أدى بالدولة للتخلي عن هذه المؤسسات؛
- 3- تحديد دور الدولة في المراحل المقبلة ومستقبل المؤسسات التابعة لها، مع شرح الآثار الإيجابية والسلبية للخصوصية؛
- 4-تحديد البرنامج العام والخاص فيما يخص البطالة، أي دراسة مشكلة العمالة وكيفية تحسين وضعية العمال في ظل هذا التحول؛
- 5- تحديد دور الدولة وأجهزتها التي يكون اتخاذ القرار بيدها وحدها فيما يخص عملية التحول .

ثانياً: دراسة المؤسسة من قبل هيئات استشارية

تبدأ هذه العملية باختيار المؤسسات الإنتاجية والخدمية التي تقرر تحويلها إلى القطاع الخاص أو خصوصتها أي كانت الأساليب المتبعة، وهي مرحلة تتطلب إيجاد فريق فني إستشاري له قدرات ومستويات عالية في الاقتصاد والمحاسبة والقانون والاعلام الاجتماعي والسياسة، والذي يضع كل القواعد والقوانين التي تنظم وتضبط المراجعة للأساليب الخاصة بعملية التقييم وكذا يجب وضع إطار عام للتفاوض عن البيع أو التأجير أو أي طريقة يتم الاتفاق عليها.

ثالثاً: تنفيذ إجراءات الخصوصية (التطبيق):

هذه المرحلة تستوجب المتابعة والمراقبة المستمرة والفعالة للمؤسسة المحولة إلى القطاع الخاص، ومدى قدراتها على الاحترام والالتزام بجميع القواعد والشروط المحددة لها بعملية نقلها، وأن تعمل الدولة على توفير كل الشروط اللازمة لإنجاحها ومراقبتها ومزاولة أنشطتها.¹

¹مدحت حسين، التخصيصية السياسية العربية، شأنها ودواعيها والأهداف المرجوة منها، مركز ابن خلدون للدراسات الانتمائية، دار سعاد الصباح، القاهرة، 1993، ص:31.

رابعاً: المتابعة والمراقبة لهذا البرنامج

تعتبر هذه المرحلة من أهم المراحل، وهي تقصي آثار الخصوصية بجميع جوانبها وخاصة المتعلقة بالتشغيل، حيث تمثل أهم المبادئ التي تحكم عملية الخصوصية نظراً لأهمية عملية التحول وما تخلفه من آثار تعود بالسلبية على العمال، وضرورة الاستغناء عن عدد من العمال الإضافيين للتخلص من التكاليف المالية الناجمة عن ذلك، لتحقيق هذا الهدف يتطلب اللجوء إلى تحسين الكفاءة والقدرة على استغلال اليد العاملة والرفع من الإنتاج والإنتاجية، وكذا تحسين الجودة والنوعية.¹

المطلب الثالث: الآثار المتوقعة للخصوصية

ينتج عن تطبيق برنامج الخصوصية العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية نذكرها فيما يلي:

أولاً: الآثار الاقتصادية للخصوصية

وتتمثل فيما يلي:²

1- أثر الخصوصية على السياسة المالية والنقدية: للخصوصية تأثير على كل من السياستين النقدية والمالية، فتأثيرها على السياسة النقدية يظهر في تنشيط سوق الأوراق المالية، حيث يصعب تطبيق الخصوصية دون وجود سوق نشط للأوراق المالية ولا يمكن تنشيط الأوراق المالية دون وجود مشروعات خاصة تطرح أسهمها فيها، أما في السياسة المالية فالخصوصية تؤدي إلى ترشيد النفقات العامة عن طريق إلغاء الدعم المقرر للمشروعات العامة، وفي نفس الوقت تزداد الإيرادات نتيجة زيادة حصيلة الدولة من الضرائب وزيادة أسعار الخدمات التي تقدمها بعد رفع الدعم عنها مثل أسعار الطاقة والنقل، كما للخصوصية آثار على الضرائب المباشرة مما يترتب عنها زيادة الحصيلة الضريبية الممولة للميزانية العامة للدولة، أما الضرائب غير المباشرة فتزداد حصيلتها بعد الخصوصية بسبب الإنعاش الاقتصادي وزيادة الدخل التي تؤدي إلى زيادة الاستهلاك وبالتالي زيادة حجم المبيعات.

2- أثر الخصوصية على مديونية الدولة: يؤدي تطبيق الخصوصية إلى التخفيف من قيمة ديون الدولة، وهذا نتيجة لما كانت تتحمله من أعباء المشروعات العامة عن طريق الدعم الذي كانت تقدمه، وهو ما كان يستدعي عقد القروض الداخلية في شكل أدونات الخزينة وسندات وكذا الإقتراض من الخارج لتغطية العجز في الموازنة العامة للدولة بسبب الدعم المقدم أو بسبب تصحيح أوضاع الشركات الخاسرة وأيضا

¹ أحمد صقر عاشور، مرجع سبق ذكره، ص: 48.

² علي هويدي، **التخصيصية والدور الاجتماعي للمراجعة:** مجلة البحوث التجارية، دورية علمية تصدر عن كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر،

2001، ص: 51.

لسد احتياجاتها، وتستخدم عوائد بيع الشركات العامة وتوجيهها لتغطية وتسديد هذا العجز بصفة تدريجية، إن الإجراءات السابقة الذكر تحقق نتائج إيجابية حيث يؤدي إلى التقليل من عملية الإقراض، وهو ما يؤدي إلى انخفاض المديونية وكنتيجة لذلك تحسن في ميزانية الدولة، والحاصل من التخلص من المديونية نتيجة استخدام عائد بيع المؤسسات العمومية وتوجيهه إلى تسديد الديون أو مبادلة الديون التي هي على عاتق المؤسسات بأسهم في تلك المؤسسات.

3- أثر الخصوصية على ميزان المدفوعات: التحسن في ميزان المدفوعات يتم برفع الكفاءة وتخصيص الموارد المتاحة وزيادة مرونة الجهاز الإنتاجي، مع تحسين شروط التبادل التجاري ورفع نسبة تغطية الصادرات للواردات، مع العمل على زيادة حصيلة الدولة من العملة الأجنبية مما يؤدي إلى تخفيض الديون الخارجية وأعبائها، كل هذه النتائج من الإجراءات لا يمكن تحقيقها في الفترة القصيرة بل تستدعي فترة متوسطة أو طويلة من الزمن حسب الاستجابة لعملية الخصوصية والتغيرات الهيكلية التي تحدث بدءا بمايلي:

- تحرير المعاملات التجارية السلعية والخدمية، مثل نظام حفز الاستيراد وتخفيض التعريفية الجمركية تدريجيا.

- ترشيد هياكل الحماية وتحقيق التوازن بين معدل التعريفية الجمركية على السلع تامة الصنع، وبين المعدل المفروض على مستلزمات الإنتاج والسلع الوسيطة.

4- آثار الخصوصية على الكفاءة الإنتاجية: تعمل الخصوصية على رفع الكفاءة من خلال زيادة المنافسة بين المؤسسات والتخلص من العناصر المقلصة للاستثمارات وعدم الكفاءة، كما تؤدي إلى توليد الحافز على التجديد وتحرير النشاط الاقتصادي من خلال زيادة الناتج الوطني وتحسين نوعية الإنتاج وتخفيض تكلفة الإنتاج وزيادة عرض السلع والخدمات.¹

ثانيا: الآثار الاجتماعية للخصوصية

تتمثل الآثار الاجتماعية للخصوصية في العدالة الاجتماعية والخصوصية اضافة الى اقر الخصوصية على البطالة .

1- العدالة الاجتماعية والخصوصية: تحمل الخصوصية في طياتها آثار داعمة لمبدأ العدالة وأخرى ملحة بهذا المبدأ، وأهم العوامل التي تزيد من العدالة الاجتماعية هي أن:

-الخصوصية تعطي فرصة للطبقة العاملة في التمسك، والمساهمة في العملية الإنتاجية، وهو ما يبعث الحافز إلى المزيد من الثروة، والزيادة في الإنتاج مما يحسن وضع الأفراد والإقتصاد الوطني.

¹علي هويدي، مرجع سبق ذكره، ص- 53-54.

- الخصوصية تسمح بالتمسك والمساهمة في الإنتاج والتطور الاقتصادي وتخلق نوعا من التقارب بين الطبقة العاملة والملاك.
- إلغاء جميع أنواع الدعم السلعي مما يؤثر على المستوى المعيشي للطبقة الفقيرة في المجتمع.
- الخصوصية قد تؤدي إلى سيطرة القطاع الخاص بشكل كلي على النشاط الاقتصادي، مما يؤدي إلى حدوث اختلالات هيكلية في المجتمع تؤدي إلى انهيار مصطلح محدودي الدخل، واتساع التفاوت في الدخل والثروات واتساع نطاق الفقر والمرض والجهل .
- التقليل من إنتاج السلع الاجتماعية، حيث أهمية الإنتاج في نطاق الخصوصية تنصب نحو السلع والمنتجات التي تتبع آليات السوق بهدف تحقيق أكبر الأرباح، وهذا دائما طبقا للقوى الشرائية مما يقلل من السلع الواسعة الاستهلاك والتي تكون في صالح أغلب الطبقات الاجتماعية من حيث السعر طبعا.¹
- 2-أثر الخصوصية على البطالة: يترتب عن الخصوصية فقدان بعض الأفراد لوظائفهم والاستغناء عن الكثير منهم ومن كانوا يمثلون بطالة مقنعة في المؤسسات العمومية، حيث أن صاحب العمل الخاص لن يقبل هذا الوضع بأي حال من الأحوال نظرا لأنه يبحث عن أعلى عائد ممكن من وراء استثمار أمواله، ومن ثم لن يقبل إلا العامل الذي تكون المؤسسة في حاجة ماسة إليه، في ظل هذا الوضع سيتم الاستغناء عن الكثير من العمالة الزائدة،تعتبر عملية التخلص من العمالة الزائدة من أهم المشاكل التي تواجه تطبيق الخصوصية، فعملية التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص ينتج عنها وجود إنتاجية معطلة، وهي من أهم الحجج التي يعتمد عليها المعارضين للخصوصية وذلك أنها تسلب حقوقا إكتسبها العمال عند عملية التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص، وهذا ما يؤدي إلى الوقوع في مشكلة حقيقة خاصة مع غياب برامج زمنية لعلاج هذه المشكلة قبل الدخول في عملية الخصوصية.²

المبحث الثالث: مشاكل تطبيق سياسة الخصوصية

يؤدي تطبيق سياسة الخصوصية إلى إثارة العديد من الصعوبات والمشاكل، حيث تواجه معظم الحكومات عند تطبيقها لسياسة الخصوصية جملة عراقيل قبل، أثناء وبعد عملية الخصوصية،وعليه ارتأينا في هذا المبحث إلى التطرق للمشاكل التي تواجه تطبيق برنامج الخصوصية، قبل، أثناء وبعد التنفيذ.

¹ السيد أحمد عبد الخالق، التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص بين التنظير والواقع، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993، ص:100.

² سامية عمار، آثار الخصوصية على حجم العمالة وإنتاجيتها في مصر، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الثاني لكلية الحقوق، جامعة المنصورة 26-27 مارس 1997، ص: 22.

المطلب الأول: الصعوبات قبل تنفيذ برنامج الخصوصية

حيث تركز القضايا التي تواجه الحكومات قبل البدء في تطبيق الخصوصية في ثلاث محاور أساسية هي الوقوف على قيود البيئة المحلية، اختيار طرق واساليب الخصوصية الملائمة واخيرا وضع البرنامج الزمني التنفيذي للخصوصية.

أولاً: الوقوف على قيود البيئة المحلية: هذه المشكلة هي بدورها تضم مشكلة التفكير في الخصوصية والتوقيت المناسب لها، إضافة الى مشكلة تهيئة البيئة الاقتصادية لقبول سياسة التحول.

1- مشكلة التفكير في الخصوصية والتوقيت المناسب لها:

يعتبر التفكير في اتخاذ قرار التحول مشكلة بذاته لا يمكن أن يصدر خلال يوم أو ليلة ثم إن إصدار قرار التحول دون الإعداد له وإقناع الناس بأهميته قد يؤدي بالحكومة إلى مواجهة عدة مشكلات من قبل فئات كثيرة في المجتمع وخاصة الفئات المستفيدة من وجود القطاع العام، وقد تتطور الأمور إلى مستوى المواجهة مع الحكومة من إضراب وعصيان يخلق معه عدم استقرار في البلاد،¹ أي أن هناك قيود سياسية تواجه برنامج الخصوصية نتيجة احتمال وجود معارضة ضد فكرة الخصوصية أو على الأقل ضد التوسع فيها وعادة ما يدعي المعارضون أن من شأن الخصوصية المساس باستقلالية الدولة خاصة إذا ما سمح للأجانب بالمساهمة في رؤوس أموال المنشآت محل الخصوصية وكذلك يطالب المعارضون بضرورة بقاء منشآت معينة تحت السيطرة الكاملة للدولة، دون مشاركة من القطاع الخاص، إضافة إلى الادعاء أن الخصوصية من شأنها أن تؤدي إلى تركيز ثروة البلاد في أيدي فئة قليلة من الشعب.²

2- مشكلة تهيئة البيئة الاقتصادية لقبول سياسة التحول:

يعاني برنامج الخصوصية من قيود ومحددات اجتماعية واقتصادية وقانونية بل حتى من قيود ومحددات محاسبية، فمن المنظور الاقتصادي نرى الآن اقتصاديات الدول النامية تتسم بظاهرتين: الأولى هي ارتفاع الأهمية بالنسبة للقطاع العام وسيطرته على الجانب الأعظم من النشاط الاقتصادي، والثاني في افتقار الدول النامية لآليات ومقومات اقتصاد السوق الذي يعد من الشروط الأساسية لإجراء الخصوصية.

فبالنسبة للظاهرة الأولى فعلى الرغم من تباين حجم وأهمية القطاع العام فيما بين الدول النامية بذاتها إلا أن السمة الغالبة لهذا القطاع هي النمو المفرط في حجمه بدرجة كبيرة تستند إلى مبررات

¹ محمد عبدو فاضل الربيعي، مرجع سبق ذكره، ص: 189.

² محسن أحمد الحضري، الخصوصية منهج اقتصادي متكامل لإدارة عمليات التحول إلى القطاع الخاص على مستوى الاقتصاد والوحدة الاقتصادية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1993، ص: 122.

اقتصادية مقبولة، حيث تفاقمت المشكلات من هذا النوع ومن أهم هذه المشكلات ما يتعلق بالطاقة العاطلة، وسوء الإدارة وهذه الظاهرة أسفرت عن خسائر ضخمة تحملتها الموازنات العامة، لهذه الدول وإزاء كبر حجم القطاع العام في الدول النامية فإن إجراء عملية الخصوصية يستلزم جهدا كبيرا من أجل:

- القضاء على هيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي؛

-إجراء مسح شامل للشركات العامة وتصنيفتها؛

-تحديد الأنشطة التي يجب تحويلها إلى القطاع الخاص؛

- وضع خطة لمعالجة العمالة الزائدة.

وبهذه الخطوات تكون الحكومات في الدول النامية قد هيأت البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لقبول سياسة التحول.

أما بالنسبة للظاهرة الثانية وهي افتقار الدول النامية لآليات ومقومات اقتصاد السوق الذي يعد من الشروط الأساسية لإجراء الخصوصية فتتمثل في:

- اختلال في الأسعار نتيجة تحكم الدولة في الموارد؛

- عدم وجود سوق كفاء لرأس المال أو عدم وجود سوق بالمرّة؛

- غياب أو عدم فعالية قوى السوق؛

- ضعف التمويل اللازم توفره لعمية الخصوصية؛

- القيود المفروضة على التجارة الخارجية؛

- هيمنة البيروقراطية على الإجراءات والقرارات الحكومية؛

- عدم ملاءمة الإطار التشريعي وخاصة القوانين التجارية لعمل القطاع الخاص.

بالإضافة إلى القيود المحاسبية فإذا كانت النظم المحاسبية المعمول بها غير ملائمة، فقد يخشى المستثمر شراء المنشآت بما عليها من التزامات أو قد تظهر التزامات أخرى غير مسجلة في الدفاتر، كل ذلك في الوقت الذي قد ترغب فيه الحكومة إنهاء علاقتها كلياً بالمؤسسة من خلال الخصوصية الكاملة.¹

مما سبق نستخلص أنه يتوجب أن تسير عملية الإصلاح الاقتصادي حيث تكون سياسة

الخصوصية هي السياسة الأخيرة في التنفيذ حتى يكتب لها النجاح.

ثانياً: مشكلة اختيار طرق وأساليب الخصوصية الملائمة

لقد تطرقنا في مبحث سابق إلى طرق وأساليب الخصوصية واختيار طريقة أو أسلوب من بين هذه الأساليب يشكل مشكلة في حد ذاتها، إذ من الواجب أن يكون أسلوب الخصوصية ملائماً ويتناسب مع

¹ منير إبراهيم هندي، أساليب وطرق خصخصة المشروعات العامة، خلاصة التجارب العالمية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة- مصر، 1995، ص: 154.

الظروف الحالية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمالية للدول المختارة لبرنامج الخصوصية. كما تجدر الإشارة إلى أن أسلوب الخصوصية المتبع يعتمد على متغيرين أساسيين هما: الهدف من الخصوصية، فإذا كان الهدف هو توسيع دائرة الملكية حينئذ يكون طرح أسهم المؤسسة للتداول العام هو الأسلوب الأمثل، أما إذا كان الهدف من الخصوصية توفير خيارات إدارية ومعارف تكنولوجية فقد تكون خصوصية الإدارة من خلال عقود الإدارة هي أكثر جاذبية، وعندما يكون الهدف هو زيادة الإنتاجية، فقد يكون الطرح الخاص للأسهم هو الأفضل على أن يتم اختيار المستثمرين وفقا لمعايير تضمن تحقيق الهدف المنشود، وكذلك يتأثر برنامج الخصوصية بسمات المؤسسة فالمركز القانوني وهيكل السوق الذي تعمل فيه المؤسسة والقطاع الذي ينتمي إليه وحجمها كلها متغيرات يترتب عليها عدة مشكلات أهمها:

1- اختيار طريقة تسمح لرأس المال الأجنبي بالاستثمار في البورصة لشراء أسهم دون تحديد نسبة معينة لا يجب تجاوزها، يؤدي إلى سيطرة رأس المال الأجنبي والشركات المتعددة الجنسيات على الاقتصاد الوطني وتحديد مساره المستقبلي؛

2-المركز القانوني للمنشأة المزعم خصوصتها تأثر على طرق وأساليب الخصوصية وبالطبع تأثر تلك القوانين على جاذبية المؤسسة للمستثمرين؛

3- قد تؤدي طريقة طرح الأسهم على مجموعة معينة إلى تركيز الثروة بيد فئة أو مجموعة معينة قد تسيطر على الاقتصاد وتتحكم بالأفراد، وتشكل قوة ضغط على الحكومة.¹

ثالثا: وضع البرنامج الزمني التنفيذي للخصوصية

يتوقف نجاح برنامج الخصوصية على وضع برنامج زمني مرن ومدروس وهو يعتبر مهمة شاقة باعتبار أن البرنامج مترجم للسياسات المتبعة في التحول من الملكية العامة إلى الملكية الخاصة، ويشير البعض إلى ضرورة أن يراعي البرنامج عددا من الاعتبارات من أبرزها قدرة السوق على استيعاب المنشآت المطروحة للبيع، ودرجة اكتمال التطوير في مؤسسات سوق رأس المال ومدى توفر خيارات التقييم والتسعير، ويحذر من وضع تاريخ محدد للانتهاج من تنفيذ برنامج الخصوصية ويشير أنه إذا كان من المرغوب فيه تحديد فترة زمنية لتلقي العطاءات، خاصة في حالات الطرح الخاص وبيع الأصول والتأجير فإنه لا ينبغي تحديد تاريخ معين للانتهاج من التفاوض وإنهاء الصفقة.²

المطلب الثاني: الصعوبات أثناء تنفيذ برنامج الخصوصية

من الأمور التي تواجه الحكومات عند تنفيذها لبرنامج الخصوصية ما يلي:

¹ منير إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص-ص، 19-23.

² أحمد عاشور صقر، مرجع سبق ذكره، ص:08.

- ✓ التحديد الواضح للمشروعات التي سيتم خصصتها؛
- ✓ إيجاد تقييم مقبول للمشروعات؛
- ✓ وضع الحلول للعمالة الزائدة (الفائضة)؛
- ✓ تحديد تكاليف تطبيق الخصوصية.

ومن أجل حل هذه القضايا يتوجب على الحكومة اتباع أربع خطوات هي كالتالي:

الخطوة الأولى: على الحكومة أن تقوم بعمل مسح شامل لكافة المشروعات التي يشملها برنامج الخصوصية، أو التي تنطبق عليها إجراءات التحول، وفي حالة الانتهاء من هذه الخطة تستطيع معها الحكومة الخروج برؤية واضحة لحجم المشروعات واعداد خصصتها، والتي يمكن معها التفرقة بين نوعين من المشروعات هما: المشروعات المطروحة للخصوصية والتي كانت تحقق خسائر، المشروعات المطروحة للخصوصية والتي كانت تحقق أرباح.

وتتطلب هذه الخطوة أيضا تحديد الاختلالات الهيكلية للمشروعات الخاسرة، ووضع خطة لإعادة هيكلتها، وإعدادها للطرح بالطريقة المقررة، وتحديد المشروعات الناجحة التي لا تحتاج إلى هيكلة، واعتبارها جاهزة للخصوصية.¹

الخطوة الثانية: وتتطلب مايلي

- ترتيب المشروعات حسب ما تمليه الظروف لكل دولة من حيث النوع والتدرج .
- عمل تقييم للمشروعات: يقصد به تحديد قيمة المؤسسة بالأسعار السائدة في السوق ومع عدم ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد، تنشأ من مشكلة كيفية التوصل إلى التقييم الدقيق للمؤسسة، وبعد تحديد قيمة عادلة للمؤسسة أمرا هاما ولتقييم برامج الخصوصية يجب معرفة التغيرات التي حدثت في مستوى كفاءة المشروعات، نوعية المنتجات وأسعارها، العمالة والأجور.
- وفي الحقيقة هناك مستويان لتقييم الخصوصية الأول على المستوى الكلي، والثاني على المستوى الجزئي، وحتى يتم التقييم بصورة موضوعية سواء على المستوى الكلي أو الجزئي فإنه ينبغي مراعاة الأسس التالية:

- أن تكون أهداف الخصوصية واضحة ودقيقة، وذلك لأن التقييم يعني في الأساس تحقيق الأهداف المرجوة من قبل الدولة؛

- توفير المناخ السياسي والاقتصادي الملائم للخصوصية في الدولة؛

- توافر الإطار التشريعي والمؤسسي الملائم للتحول إلى اقتصاد السوق في الدولة حتى يتم خلق البيئة الملائمة للأعمال؛

¹عده محمد فاضل الربيعي، مرجع سبق ذكره، ص: 205-208.

- أن يتم تقييم برنامج الخصوصية بعد فترة زمنية ملائمة، ذلك لأن الحكم على برنامج الخصوصية بعد عام أو عامين غير موضوعي، حيث يكون هناك تداخل بين سياسات الإصلاح الأخرى وسياسة الخصوصية؛
- مشكلة توفر البيانات اللازمة لقياس الانجاز على المستويين الكلي والجزئي؛
- مشكلة عدم اكتمال الإطار العام للتحويل إلى اقتصاد السوق وتعد أهم مشكلات التقييم؛
- مشكلة استجابة القطاع الخاص لإجراءات تقييم الخصوصية؛
- ادخال المشروعات ذات الطابع الاحتكاري بطريقة الاكتتاب العام بمحاولة إبعادها عن صفة الإحتكار في ظل نقلها إلى القطاع الخاص حتى لا تصبح ذات طابع تحكمي بالأسعار، والعمل على تشجيع المنافسة لها وتحديد شروط معينة تمنع الاحتكار.¹
- الخطوة الثالثة:** تتمثل هذه الخطوة في النظر إلى مشكلة العمالة الزائدة وهناك العديد من الخيارات المطروحة لعلاج مثل هذه التأثيرات، ويمكن الاختيار من بينها، غير أن ظروف كل حالة هي التي ستملي هذا الاختيار وفيما يلي تعرض أهم الخيارات:
- الحوار البناء مع العمال؛
- مشاركة العمال في الملكية؛
- شراء العمال للشرك؛.
- التقليل من النتائج العكسية على العمال بأن يكون هناك نظام على مستوى الدولة ككل لدعم ومساعدة العمال المسرحين من الشركات التي تمت خصصتها وتتمثل في: التقاعد، التقاعد المبكر، التدريب وإعادة التدريب، التسويات، البطالة، إيجاد فرص عمل بديلة، المساعدة على إنشاء مشروعات خاصة صغيرة، تحمل الحكومة لتكاليف العمالة الفائضة، والحصول على التزام المشتري بالاحتفاظ بالعملة الحالية
- الخطوة الرابعة:** أما فيما يخص مشكلة تكاليف تطبيق الخصوصية، فتواجه الدول خاصة النامية صعوبة في توفير التكاليف التي يجب توافرها للقيام بتنفيذ برامجها في الخصوصية والمتمثلة في:
- التكاليف التي تتحملها الدولة في مرحلة الاعداد للتحويل؛
- التكاليف التي تتحملها الدولة في مرحلة تنفيذ برنامج الخصوصية؛
- التكاليف التي تتحملها الدولة والنتيجة عن تطبيق الخصوصية.²

¹ موسى سعداوي، مرجع سبق ذكره، ص: 163.

² إيهاب الداسوقي، الخصخصة والإصلاح الاقتصادي في الدول النامية مع دراسة حالة التجربة المصرية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1995، ص: 101.

المطلب الثالث: الصعوبات بعد تنفيذ برنامج الخصوصية

وتتمثل هذه الصعوبات في المشكلات التي تمس المستهلك، مشكلات تشريعية بالإضافة للإشراف على تنفيذ المواصفات والمقاييس .

أولاً- مشكلات تمس المستهلك: وهي مشكلات تمس السلع النهائية والوسيطه والاستثمارية، نتيجة انتهاء الحماية للمستهلك بحكم الحرية الاقتصادية، وعدم تدخل الدولة في التسعيرة، فينتج عن ذلك الاحتكارات، وارتفاع الأسعار، والخروج عن المواصفات الفنية للمنشأة في إنتاجها مما يترتب عليه أضرار على المستهلك بصورة عامة، وهذه المشكلة فرضتها الظروف القائمة في أغلب الدول النامية حيث مازالت غير مهيئة وبعيدة عن المنافسة مع ضعف القطاع الخاص، وقلة خبرته.

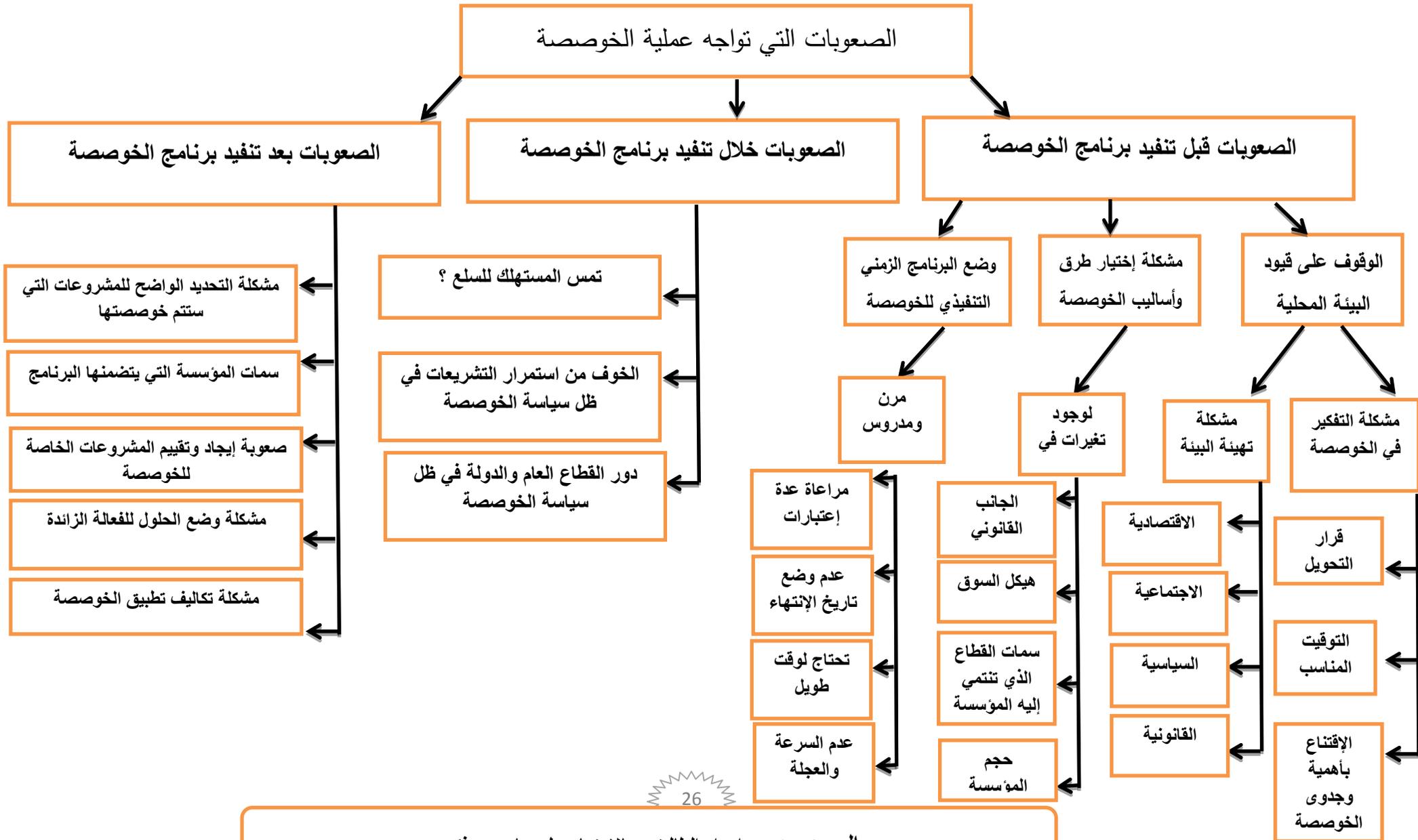
ثانياً- مشكلات تشريعية: تتمثل في العمل على تغيير التشريعات القديمة، وإصدار تشريعات جديدة تتناسب مع نظام اقتصاد السوق، وإن التباطؤ في هذا الجانب سوق يخلق تلاعباً يأتي بنتائج سلبية على الأفراد عمالاً أو مستهلكين، وعلى الاقتصاد الوطني بمختلف قطاعاته.

ثالثاً- الإشراف على تنفيذ المواصفات والمقاييس: ويكون ذلك من جميع الجوانب، ومعاقبة المخالفين لها باعتبار أن مسؤولية الدولة عن سلامة وصحة المواطن ولا تنتفي بكون المشروعات الاقتصادية وبعض المشروعات الخدمية قد آلت إلى القطاع الخاص، بل إن مسؤولية الدولة في الوضع الجديد أكبر من أجل حماية المواطن من أي تلاعب بأنظمتها للمواصفات والمقاييس المقررة، والحفاظ على سمعة المنتج الوطني ومنافسته للمنتج الخارجي داخليا وخارجيا، فمسؤولية الدولة إذا أهم وأشمل وتكون بصورة مستمرة.¹

وقمنا بتلخيص كل هذه الصعوبات في الشكل التالي:

¹عبده محمد فاضل ربيعي، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 207-208.

الشكل رقم 2: الصعوبات التي تواجه عملية الخصوصية.



خلاصة

- من خلال ما تم دراسته في هذا الفصل نستنتج أن:
- الخصوصية هي أسلوب من أساليب الإصلاح الاقتصادي الذي انتهجته الدول وهي ظاهرة ليست حديثة وإنما هي ظاهرة قديمة تعود إلى ثلاثة عقود سابقة؛
 - الخصوصية هي الأداة الفعالة والمرجوة من أجل رفع كفاءة الاقتصاد القومي ونشر وتوزيع الثروة بين أبناء المجتمع، وتقليل عجز الميزانية العامة؛
 - لتطبيق سياسة الخصوصية بنجاح من الضروري إعداد برنامج شامل يضم الخطوات الأساسية التي تمكن من تطبيق الخصوصية بكفاءة وفعالية ونجاعة؛
 - للخصوصية طرق مختلفة لكل منها مزاياها وعيوبها، يعتبر اختيار الطريقة المناسبة من أهم عناصر نجاح عملية الخصوصية؛
 - هناك العديد من التقنيات والأساليب التي تستخدم عند تنفيذ سياسة الخصوصية إلا أن هذه السياسة تواجه مشاكل وعراقيل قبل، أثناء وبعد عملية التنفيذ ومن أجل تنفيذها بصورة صحيحة يجب وضع دراسة خطة مسبقة تكون فعالة.

الفصل الثاني:

الإطار النظري للأداء المالي

تمهيد:

يعتبر الأداء المالي من المفاهيم التي حظيت باهتمام وافر من الدراسات وأبحاث المفكرين والمسيرين وخاصة من طرف المعنيين في المؤسسة بإعتباره السبيل الوحيد للحفاظ على بقاء المؤسسة وإستمراريتها. حيث يمثل الأداء المالي المحور الرئيسي لمعرفة نجاح وفشل المؤسسة في قراراتها، ويركز الأداء المالي على إستخدام مؤشرات ونسب مالية لقياس مدى نجاح المؤسسة، لأن موضوع تقييم الأداء المالي نال إهتمام العديد من المفكرين ولا سيما المسيرين من أجل تحديد مدى نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها وإدارة مواردها بكفاءة وفعالية.

وعليه تطرقنا في هذا الفصل إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالأداء المالي وتقييمه دون أن ننسى أهم المؤشرات المالية المستخدمة حيث قسمنا هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: ماهية الأداء المالي.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي.

المبحث الثالث: مؤشرات تقييم الأداء المالي.

المبحث الأول: ماهية الأداء المالي

يعتبر الأداء المالي من المواضيع التي تحدد درجة تطور المؤسسات وكفاءتها، حيث تسعى المؤسسات إلى الاستمرارية وتحقيق البقاء والنمو، وذلك عن طريق تميز منتجاتها وتحسين أدائها، وعليه سوف نتناول في هذا المبحث المفاهيم الأساسية للأداء المالي حيث قسمنا هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، إذ خصصنا الأول لمفهوم الأداء المالي وأهميته، والثاني أنواع الأداء المالي ومكوناته، أما الثالث فتطرقتنا فيه إلى معايير الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه.

المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي وأهميته

سوف يتم التطرق في هذا المطلب إلى مفاهيم الأداء المالي بالإضافة إلى إبراز الأهمية البالغة التي يكتسبها الأداء المالي.

مفهوم الأداء المالي:

توجد عدة تعاريف مختلفة للأداء المالي، والتي سنتناول بعضها فيما يلي:

الأداء المالي هو: "مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل للموارد في الاستخدامات قصيرة وطويلة الأجل، من أجل تكوين الثروة وتحقيق الأهداف المرجوة".¹

أو أنه: "مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة، أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية".²

وهو: "مدى قدرة المؤسسة على تحقيق هامش أمان يبعدها عن العسر المالي".³

ومما سبق نستنتج تعريف عام للأداء المالي وهو: المقياس المحدد لنجاح المؤسسات من عدمه، فهو أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في المؤسسة ككل ومدى قدرتها على تحقيق الأهداف المرجوة.

وللأداء المالي أهمية بالغة في المؤسسة حيث يهدف إلى فحص ومراقبة أوضاع المؤسسة وتقييم فعاليتها، ويمكن تلخيص أهمية الأداء المالي في النقاط التالية:

-متابعة ومعرفة نشاط المؤسسة وطبيعته؛

-متابعة ومعرفة الظروف المالية والاقتصادية المحيطة بالمؤسسة؛

¹ عبد المحسن توفيق محمد، تقييم الأداء، دار النهضة العربية، الإخوة الأشقاء للطباعة، القاهرة - مصر، 1998، ص: 03.

² ديسلر جاري، إدارة الموارد البشرية، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2003، ص: 322.

³ مدحت أبو النصر، الأداء الإداري المتميز، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة - مصر، 2012، ص: 15.

- المساعدة في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتقييم البيانات المالية؛
- المساعدة في فهم التفاعل بين البيانات المالية.¹
- و أهمية الأداء المالي تلقي الضوء على الجوانب التالية:
- تقييم ربحية المؤسسة؛
- تقييم سيولة المؤسسة؛
- تقييم تطور نشاط المؤسسة.²

المطلب الثاني: أنواع الأداء المالي ومكوناته

سوف نتناول في هذا المطلب تصنيفات الأداء المالي حسب عدة معايير إضافة إلى أهم المكونات التي تتدرج تحته.

أولاً: أنواع الأداء المالي

يمكن عرض عدة أنواع للأداء المالي حسب عدة معايير هي معيار الشمولية، معيار المصدر، معيار الطبيعة، معيار الوظيفة .

1- حسب معيار الشمولية:

ينقسم الأداء المالي حسب هذا المعيار إلى نوعين هما:

أ- **الأداء الكلي:** يتمثل الأداء الكلي للمؤسسة في النتائج التي ساهمت الأنظمة التحتية في تكوينها دون إنفراد جزء أو عنصر لوحده في تحقيقها، فالأداء الكلي للمؤسسة يعني قدرتها على تحقيق أهدافها الرئيسية بأدنى تكاليف ممكنة، فمصلحة المالية يجب أن توفر الأموال الضرورية بأقل التكاليف وأحسن جودة وأقل المخاطر.³

ب- **الأداء الجزئي:** على خلاف الأداء الكلي، فالأداء الجزئي هو قدرة النظام التحتي على تحقيق أهدافه بأدنى تكاليف ممكنة.

¹ علاء نعيم عبد القادر وآخرون، مفاهيم حديثة في إدارة البنوك، دار البداية ناشرون ومزعون، عمان - الأردن، 2012، ص: 251.

² دونالد ووترز، 101 طريقة لتطوير أداء الشركات، دار فاروق للنشر والتوزيع، الإسكندرية - مصر، 2002، ص: 18.

³ عبد الملوك مزهودة، الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقييم، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، جامعة بسكرة، نوفمبر، 2001، ص: 89.

فالنظام التحتي يسعى لتحقيق أهدافه الخاصة به، لا أهداف الأنظمة الأخرى، وتحقيق مجموع أداء الأنظمة التحتية يتحقق الأداء الكلي للمؤسسة، وأهداف المؤسسة يجب أن تكون متكاملة ومتسلسلة تشكل فيما بينها شبكة.¹

2- حسب معيار المصدر: يصنف الأداء المالي حسب هذا المعيار إلى نوعين هما:

أ- **الأداء الداخلي:** ينتج عن تفاعل مختلف أداءات الأنظمة الفرعية للمؤسسة أي مختلف الأداءات الجزئية المتمثلة في الأداء البشري وهو أداء أفراد المؤسسة الذين يمكن اعتبارهم مورد استراتيجي قادر على صنع القيمة، الأداء التقني الذي يتعلق بجانب الاستثمارات وقدرة المؤسسة على استعمالها بشكل فعال، والأداء المالي الخاص بالإمكانيات المالية المستعملة أي فعالية تعبئة واستخدام الوسائل المالية المتاحة.²

ب- **الأداء الخارجي:** هو الأداء الناتج عن تغيرات البيئة المحيطة بالمؤسسة فهو ينتج عن المحيط الخارجي للمؤسسة أي أن المؤسسة لا تتسبب في إحداثه، ولا يمكنها التحكم فيه، حيث قد تظهر نتائج جيدة تحصل عليها المؤسسة، إلا أن هذا النوع يفرض على المؤسسة تحليل نتائجها.³

3- حسب معيار الطبيعة: وفق هذا المعيار ينقسم الأداء المالي إلى عدة أنواع هي:

أ- **الأداء الاقتصادي:** يعتبر الأداء الاقتصادي المهمة الأساسية التي تسعى المؤسسة إلى بلوغها، ويتمثل في الفوائد الاقتصادية التي تجنيها المؤسسة نتيجة تعظيم نواتجها، ويقاس الأداء الاقتصادي عادة باستخدام مقاييس الربحية بأنواعها.

ب- **الأداء الاجتماعي:** يعد الأداء الاجتماعي لأي مؤسسة أساسا لتحقيق المسؤولية الاجتماعية داخلها، ويصعب قياس الأداء الاجتماعي بالمقاييس الكمية المتاحة، لتحديد مدى مساهمة المؤسسة في المجالات الاجتماعية التي تربط بينها وبين الجهات التي تتأثر بها.

ج- **الأداء التكنولوجي:** يتمثل الأداء التكنولوجي للمؤسسة في تحديدها للأهداف التكنولوجية أثناء عملية التخطيط، وهذه الأهداف تكون في أغلب الأحيان أهداف استراتيجية نظرا لأهمية التكنولوجيا.

¹ عشي عادل، الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية قياس وتقييم، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2001-2002، ص: 19.

² بن الشاوي منى، تطوير العلامة التجارية ودورها في تحسين الأداء المالي، رسالة ماستر في علوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، 2015-2016، ص: 55.

³ عبد المليك مزهودة، مرجع سبق ذكره، ص: 90.

د- الأداء الإداري: يتمثل في أداء الخطط والسياسات وتشغيلها بطريقة ذات كفاءة وفعالية، ويمكن استخدام مختلف أساليب بحوث العمليات لتقييم الأداء الإداري.¹

4- حسب معيار الوظيفة:

يقسم الأداء المالي حسب هذا المعيار وفقا للوظائف الموجودة بالمؤسسة ويصنف إلى:

أ- أداء الوظيفة المالية: يتمثل في قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها المالية بأقل التكاليف، فالأداء المالي يتجسد في قدرتها على تحقيق التوازن المالي، وتوفير السيولة اللازمة لسداد التزاماتها.

ب- أداء الوظيفة الإنتاجية: يتمثل في قدرة المؤسسة على تحقيق معدلات مرتفعة للإنتاجية بجودة عالية وبأقل تكاليف ممكنة.

ج- أداء وظيفة الأفراد: يتمثل أداء الفرد في قيامه بالأنشطة المختلفة التي يتكون منها عمله، إذ يجب عليه إنجازها بنجاح في الوقت المحدد.

د- أداء وظيفة البحث والتطوير: يتم دراسة وظيفة البحث والتطوير بناء على عدة مؤشرات منها التنوع، قدرة المؤسسة على إنتاج منتجات جديدة.²

ثانياً: مكونات الأداء المالي

يتكون الأداء المالي من مكونين أساسيين هما الكفاءة والفعالية وسوف يتم التطرق إليهما فيما يلي:

1- الفعالية: ينظر إلى مصطلح الفعالية في علم التسيير على أنها أداة من أدوات مراقبة التسيير في المؤسسة، ويمكن تعريف الفعالية على أنها: "دالة لمدى نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها، وبالتالي فهي تفاعل مكونات الأداء الكلي للمؤسسة بما تحتويه من أنشطة إدارة، وما يؤثر فيه من متغيرات داخلية وخارجية."³

إن الفعالية تشير إلى إنجاز المهمة المناسبة، وبالتالي فهي تقيس وتقيم مخرجات المؤسسة مقارنة بأهدافها وبالتالي فهي تقيس وتقيم مخرجات المؤسسة مقارنة بأهدافها وبالتالي فهي تعنى بما هو فعال.⁴

¹ عشي عادل، مرجع سبق ذكره، ص: 21.

² عبد المليك مزهودة، مرجع سبق ذكره، ص: 91.

³ سعد صادق بحيري، إدارة التوازن الإداري، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية- مصر، 2004، ص: 201.

⁴ محمد العربي عزوي، ثقافة المؤسسة وتأثيرها على أدائها العام، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2006، ص: 99.

كما تعرف الفعالية على أنها: "مؤشر يستعمل في قياس الأداء، ويعبر عن العلاقة النسبية بين النتائج المحققة والأهداف المخططة، التي تفسر القدرة على تحقيق الأهداف بشكل صحيح، ومقارنة مقدار الأداء المحقق بالنسبة للأداء المطلوب".¹

مما سبق نستنتج أن الفعالية تعني تحقيق الأهداف المرجوة، ويمكن ربط الفعالية بمخرجات المؤسسة، حيث يمكن التعبير عنها بنسبة قيمة المخرجات الفعلية إلى المخرجات المتوقعة.

2- الكفاءة: تعبر عن العلاقة النسبية بين المدخلات والمخرجات.

وتعرف الكفاءة على أنها: "خاصية من خصائص العمليات التي تشير إلى درجة خروج عمليات المنظمة بالنتائج المطلوبة بأدنى تكاليف ممكنة".²

كما تعرف أيضا على أنها: "الاستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية المتاحة لتحقيق حجم أو مستوى معين من النواتج أو المخرجات".³

مما سبق نستنتج أن الكفاءة تعني إنجاز أو عمل الأشياء أو المهام أو الأنشطة بطريقة صحيحة، وجوهر الكفاءة متمثل في تعظيم الناتج وتخفيض التكاليف.

¹ بوبكر ملياني، تأثير الإتصال الرسمي على أداء الموارد البشرية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009-2010، ص:44.

² وائل محمد صبحي إدريس وآخرون، أساسيات الأداء، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2009، ص: 77.

³ عبد السلام أبو قحف، أساسيات التنظيم والإدارة، الطبعة الثالثة، دار المعرفة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2001، ص:24.

المطلب الثالث: معايير الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه

سوف نسلط الضوء في هذا المطلب على المعايير الأساسية للأداء المالي إضافة إلى العوامل التي تؤثر فيه.

أولاً: معايير الأداء المالي

هناك أربعة معايير رئيسية للأداء المالي يمكن إيجازها فيما يلي:¹

1- المعايير التاريخية: تكون مستمدة من فعاليات المؤسسة ذاتها، إذ تمكن المحلل المالي الداخلي في المؤسسة من حساب النسب المالية من الكشوفات المالية للسنوات السابقة لغرض رقابة الأداء من قبل الإدارة العليا والمالية، والكشف عن مواطن الضعف في المؤسسة من أجل معالجتها ومواطن القوة من أجل الاستفادة منها.

2- المعايير القطاعية (الصناعية): يستفيد المحلل المالي بدرجة أكبر من المعايير القطاعية التي تعتبر أساساً جيداً لمقارنة أداء المؤسسة ومتابعته، خاصة وأن المؤسسة تتشابه في العديد من الخصائص مع النشاط الصناعي الذي تقارن به، على الرغم من وجود عدة اختلافات بين المؤسسات المقارنة في القطاع الواحد.

3- المعايير المطلقة: تعني وجود خاصية متأصلة تأخذ شكل قيمة ثابتة لنسب معينة مشتركة بين جميع المؤسسات، تقاس بها النسب في المؤسسات.

4- المعايير المستهدفة: هي نسب تستهدف إدارة المؤسسة تحقيقها من خلال تنفيذ الموازنة، وبالتالي فإن مقارنة النسب المحققة فعلاً بتلك المستهدفة تبرز الانحرافات بين الأداء الفعلي والمخطط للمؤسسة، وعليه يتم اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

ثانياً: العوامل المؤثرة في الأداء المالي

تتلخص العوامل المؤثرة في الأداء المالي في الهيكل التنظيمي، المناخ التنظيمي، التكنولوجيا والحجم وسوف يتم تناولها فيما يلي:²

1- الهيكل التنظيمي: هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالمؤسسة، ففيه تتحدد أساليب الاتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات، ويؤثر الهيكل

¹ علاء نعيم عبد القادر وآخرون، مفاهيم حديثة في إدارة البنوك، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان- الأردن، 2012، ص-ص: 256-257.

² محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2009، ص-ص: 48-51.

التنظيمي على أداء المؤسسات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها، ومن ثم تخصيص الموارد المناسبة لها، بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد في المؤسسة، والمساعدة على اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل لإدارة المؤسسة اتخاذ القرار بأكثر فعالية.

2- المناخ التنظيمي: هو وضوح التنظيم وكيفية اتخاذ القرار وأسلوب الإدارة، وتوجيه الأداء، حيث يقصد بوضوح التنظيم إدراك العاملين لمهام المؤسسة وأهدافها وعملياتها وأنشطتها وارتباطها بالأداء، أما اتخاذ القرار هو أخذه بطريقة عقلانية ومدى ملائمة المعلومات عند اتخاذه، أما أسلوب الإدارة فيتمثل في تشجيع العاملين على المبادرة الذاتية أثناء الأداء، أما توجيه الأداء فيتحدد من التأكد من أداء العمال وتحقيق مستويات عليا من الأداء، حيث يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة إيجابية وكفاءته من الناحيتين الإدارية والمالية، وإعطاء معلومات لمتخذي القرارات لرسم صورة للأداء والتعرف على مدى تطبيق الإداريين لمعايير الأداء في تصرفاتهم في أموال المؤسسات.

3- التكنولوجيا: هي عبارة عن الأساليب والمهارات والطرق المعتمدة في المؤسسة لتحقيق الأهداف المنشودة والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات، ويجب على المؤسسة تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهدافها، لأن التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسة، والتي لا بد لها من التكيف معها واستيعابها بهدف الملاءمة بين التقنية والأداء، لكن التكنولوجيا تعمل على شمولية الأداء لأنها تغطي جوانب متعددة.

4- الحجم: يقصد بالحجم تصنيف المؤسسات إلى مؤسسات صغيرة، متوسطة، أو كبيرة الحجم وتوجد عدة مقاييس لتحديد حجم المؤسسة، ويعتبر الحجم من العوامل المؤثرة في الأداء المالي للمؤسسات إيجابا وسلبا، حيث يكون التأثير سلبا عندما يشكل الحجم عائقا لأداء المؤسسة، فزيادة الحجم تصبح عملية إدارة المؤسسة أكثر تعقيدا ومنه يصبح أدائها أقل فعالية، أما عندما يكون التأثير إيجابيا أي أنه كلما زاد حجم المؤسسة يزداد عدد المحللين الماليين المهتمين بالمؤسسة ويقل سعر المعلومة للوحدة الواحدة الواردة في التقارير المالية، كما بينت عدة دراسات أن هناك علاقة طردية بين حجم المؤسسة والأداء المالي، إذ أنه كلما زاد حجم المؤسسة زاد الأداء الكلي لها.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي

تعتبر عملية تقييم الأداء المالي إحدى الركائز التي تشكل محورا أساسيا لمعرفة مدى نجاح وفشل قرارات والخطط الاستثمارية للمؤسسة، فهي المحور الذي ينصب حوله المديرين كونه يشكل أهم أهداف المؤسسة، ويرتكز تقييم الأداء المالي على استخدام أدوات التحليل فان الغرض من هذا المبحث هو تزويد

الإطار النظري لتقييم الأداء المالي حيث نتعرف على مدى أهميته والخطوات المتبعة، ومختلف أنواعه وأهم شروطه.

المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي وأهميته

نوجز في هذا المطلب أهم تعاريف تقييم الأداء المالي ومدى أهميته

مفهوم تقييم الأداء المالي:

توجد عدة تعاريف مختلفة لتقييم الأداء المالي حيث يمكن ادراجها فيمايلي:

الأداء المالي هو: "مجموعة من الإجراءات التي تساعد على تجميع ومراجعة ومشاركة واستخدام المعلومات المتجمعة من أجل تحسين الأداء".¹

أوهو: "سلسلة من النشاطات المرتبطة بوظيفة متخصصة، أو نشاط جزئي تقوم به الإدارة لتحقيق هدف معين"²

وهو: "التأكد من كفاءة استخدام الموارد المتاحة والتحقق من تنفيذ الأهداف المخططة".³

ومن خلال ماسبق نستنتج تعريف عام لتقييم الأداء المالي فهو الحكم على كفاءة المؤسسة بمقارنة فعالية التنفيذ في نهاية فترة معينة، بما كان ينبغي تحقيقه من أهداف ومن ثم تشخيص مصادر القوة والضعف.

ولتقييم الأداء المالي أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسة وذلك من خلال:⁴

1- المكافأة: بالإضافة إلى الأجر الذي يتحصل عليه العاملون فإن المؤسسة تكافئ المصلحة أو الفرد الذي يقدم أكثر مما هو مطلوب منه، ويؤدي هذا الأسلوب إلى خلق جو من المنافسة بين مختلف العاملين والمصالح، فهو أداة للتحفيز إلى العمل وتحسين النتائج داخل المؤسسة.

2- التكوين: إن تطبيق برنامج تكوين الأفراد يتطلب إجراء تحليل دقيق لحاجات التكوين، هذه الأخيرة تشمل مجموعة من المراحل من بينها تقييم الأداء، فتقييم الأداء يساعد إلى حد كبير في عملية تكوين الأفراد.

¹ مدحت محمد أبو نصر، الأداء الإداري المتميز، المجموعات العربية للتدريب والنشر، القاهرة- مصر، 2012، ص:125.

² مجيد الكرخي، الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2008، ص:31.

³ عقيل جاسم عبد الله، مدخل في تقييم المشروعات، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 1999، ص:70.

⁴ وائل محمد صبحي إدريس وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 69.

3- **التحرك الداخلي:** إن تنقلات الأفراد المتمثلة عموماً في الترقية وتحويل الرتب والتقاعد قليلاً ما تتحدد على أساس الأقدمية في المؤسسات الواعية خاصة إذا تعلق الأمر بالإطارات، ففي غالب الحالات يظهر الأداء كعامل محدد عندما يتعلق الأمر بقرارات الترقية والتحويل.

4- **التدريب:** إن قياس الأداء وتحليل الانحراف يمكن من تحديد أوجه القصور في الأداء والجوانب التي تحتاج إلى تحسين، لذلك تلجأ المؤسسة إلى تدريب العناصر التي كانت سبباً في حدوث الانحرافات السلبية، ومن المستحسن للمؤسسة أن تجري قياس أداء المتدربين ثم مقارنته بأدائهم السابق.

المطلب الثاني: أنواع تقييم الأداء المالي وخطواته

يتناول هذا المطلب في مضمونه أنواع تقييم الأداء المالي إضافة إلى خطواته.

أولاً: أنواع تقييم الأداء المالي

هناك العديد من أنواع تقييم الأداء المالي، يمكن تلخيصها في النقاط التالية:¹

1- **تقييم الأداء المخطط:** يعني تقييم المؤسسة لأدائها من خلال مدى تحقيقها للأهداف المخططة، وذلك من خلال مقارنتها لمؤشرات الأداء المخططة مع المؤشرات الفعلية، وفق فترات زمنية محددة.

2- **تقييم الأداء الفعلي:** ويراد به تقييم كفاءة الموارد المتاحة المادية منها والبشرية، ويكون ذلك من خلال مقارنة الأرقام الفعلية ببعضها البعض، وهذا من خلال التعرف على أهم الاختلالات الواقعة.

3- **تقييم الأداء القياسي:** والمقصود به مقارنة النتائج الفعلية مع القيم القياسية، التي وضعت أصلاً لتكون مقياساً من أجل الحكم عليها هل هي فعلية أم لا.

4- **تقييم الأداء العام:** والمقصود به شمول كل جوانب النشاط في الوحدة الاقتصادية، واستخدام جميع المؤشرات المخططة والفعلية والمعيارية، في عملية القياس والتقييم والتمييز بين أهمية نشاط وآخر عن طريق إعطاء أوزان لأنشطة المؤسسة، وكل وزن يشير إلى مستوى الأهمية لكل نوع من أنواع النشاط.

ثانياً: خطوات تقييم الأداء المالي

حتى تتم عملية تقييم الأداء المالي لابد من اتباع الخطوات التالية:²

¹ بن الشاوي منى، مرجع سبق ذكره، ص: 73.

² مجيد الكرخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2007، ص: 39.

1-مرحلة جمع البيانات الإحصائية: وهي مرحلة لازمة لعملية التقييم(كالقيمة المضافة مثلا)، هذه البيانات لا تقتصر على فترة واحدة فقط، وإنما يجب أن تأخذ بعين الاعتبار السلاسل الزمنية من أجل معرفة التطورات الحاصلة داخل المؤسسة.

2- تحليل ودراسة البيانات والمعلومات الإحصائية: هذا من أجل الوقوف على مدى صلاحيتها، ودقتها لحساب النسب والمؤشرات اللازمة لعملية التقييم، حيث يتم الاستعانة ببعض الطرق الإحصائية لتحديد مدى موثوقية هذه البيانات.

وبالتالي بعد عملية جمع البيانات تأتي هذه المرحلة من أجل حساب كافة المؤشرات المختارة لدراسة جميع الجوانب المالية للمؤسسة، سواء من حيث التمويل أو المردودية بمعنى القيام بعمية التحليل المالي، وهذا الأخير هو الذي يهتم بالأداء المالي للمؤسسة، وهذه المرحلة هي التي يعتمد عليها في إصدار الحكم على نتائج المؤسسة.

3- مرحلة الحكم على النتائج: يتمثل في المواجهة بين الأداء الفعلي والأداء المخطط، من أجل الوقوف على أسباب الضعف ومحاولة تجنبها أو التقليل منها مستقبلا، أما إذا كان الحكم إيجابيا فتتخذ القرارات اللازمة للمحافظة على تلك النتائج.

المطلب الثالث: شروط تقييم الأداء المالي وفوائده

سوف نتناول في هذا المطلب شروط تقييم الأداء المالي، إضافة إلى فوائده.

أولاً: شروط تقييم الأداء المالي

- لنجاح برنامج تقييم الأداء المالي يلزم توافر الشروط التالية:¹
- تحديد العناصر والصفات التي سيتم بناءا عليها التقييم بشكل واضح ودقيق ومفهوم بحيث يستطيع الرؤساء والمرؤوسين فهمها بسهولة؛
- وضوح الأهمية النسبية لعناصر تقييم الأداء لكل وظيفة بمراعاة بعض العناصر المشتركة في تقييم عدد من الوظائف تتفاوت قيمتها النسبية من وظيفة لأخرى؛
- ضرورة تأييد طبقة الإدارة العليا لعملية تقييم الأداء وكلما كانت اتجاهات الإدارة إيجابية نحو عملية التقييم، كلما كانت فرصة نجاحها وتحقيق أهدافها أكثر؛

¹ محمد قدرى حسن، إدارة الأداء المتميز قياس الأداء، تقييم الأداء، تحسين الأداء مؤسساتيا وفرديا، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2014، ص: 190.

- يجب أن يكون تقييم المشرفين للمرؤوسين قائما على أسس موضوعية، وعلى الإدارة أن تتأكد من أن المشرف كان موضوعيا في تقييمه لمرؤوسيه وأنه لم يكن متحيزا لواحد أو أكثر من العاملين.

ثانيا: فوائد تقييم الأداء المالي

لتقييم الأداء المالي فوائد نوجزها فيما يلي:¹

- يعتبر تقييم الأداء المالي من أهم الركائز التي تبنى عليها عملية المراقبة والضبط؛
- يفيد تقييم الأداء المالي بصورة مباشرة في تشخيص المشكلات وحلها ومعرفة مواطن القوة والضعف في المؤسسة؛
- يفيد في تزويد الإدارة بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات سواء للتطوير أو الاستثمار أو عند إجراء تغييرات جوهرية؛
- يعتبر من أهم مصادر البيانات اللازمة للتخطيط؛
- يعتبر تقييم الأداء المالي من أهم دعائم رسم السياسات العامة سواء على مستوى المؤسسة أو على مستوى الدولة.

¹ توفيق محمد عبد الحسن، تقييم الأداء مدخل جديد، دار الفكر العربي، مصر، 2004-2003، ص: 06.

المبحث الثالث: مؤشرات تقييم الأداء المالي

يعتبر تقييم الأداء في المواضيع ذات الجدول الواسع في الإدارة المالية، بسبب كثرة وتنوع مؤشرات التقييم التي تهدف في مجملها إلى رفع أداء الشركات من خلال الكشف عن كفاءة وفعالية هذه الشركات، فتعتبر نسب النشاط والسيولة والربحية والمديونية معايير مهمة لتقييم الأداء التي تعتمد عليها الشركة من أجل تحقيق الأمان، وعليه قسمنا المبحث إلى أربعة مطالب حيث خصصنا الأول للسيولة والثاني للربحية والثالث للنشاط أما الرابع إلى المردودية

المطلب الأول: تقييم الأداء المالي عن طريق نسب السيولة.

تعرف السيولة على أنها: "مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها تجاه الغير في مواعيد استحقاقها، وذلك من خلال قدرتها على تحويل الأصول المتداولة إلى نقد بسرعة"¹. وهناك عدة مقاييس للسيولة وشاع استعمال الكثير منها إلا أن أهمها تكمن في:

أولاً: نسب السيولة العامة

تقيس هذه النسبة مقدرة الوحدة على سداد التزاماتها الجارية، حيث تبين عدد المرات التي تزيد فيها الأصول المتداولة عن الالتزامات الجارية، ويتم احتساب نسبة التداول بقسمة مجموع الأصول المتداولة على مجموع الخصوم المتداولة، وتحسب النسبة بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الالتزامات الجارية}} = \text{نسبة السيولة العامة}$$

فكلما كانت هذه النسبة عالية دل ذلك على قدرة الوحدة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل دون صعوبة.²

ثانياً: نسبة السيولة السريعة

تسمى أيضاً بالاختبار القاطع، هذه النسبة توضح قدرة المؤسسة على مواجهة المطلوبات المتداولة بالموجودات المتداولة الأكثر سيولة ما عدا المخزون لذا فهي مؤشر لقدرة الاستمرار وفائدة هذه النسبة

¹ نعيم نمر داوود، التحليل المالي لشركات وأسواق مالية، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان - الأردن، 2012، ص: 117.

² محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي، شركات وأسواق مالية، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009، ص: 131.

تكمّن عندما تواجه الشركة مشاكل في تصريف المخزون وتقاس بالعلاقة التالية:¹

الأصول الجارية

نسبة السيولة السريعة =

المطلوبات الجارية

ثالثاً: نسبة السيولة النقدية

هي عبارة عن نسبة عنصر النقدية والعناصر شبه النقدية إلى الالتزامات المتداولة وهي تعتبر من النسب الأكثر تشدداً، لأنها تأخذ بالإعتبار المدينين والمخزون السلعي، وتقتصر على الأصول المتداولة التي تمتاز بعدمعرضها تقريباً لأي نقص في قيمتها عند التصفية، وهذه النسبة تبين مقدرة المشروع النقدية على الوفاء بالديون قصيرة الأجل وتحسب كما يلي:

النقدية + شبه نقدية

نسبة السيولة النقدية =

الالتزامات الجارية

إذا كانت هذه النسبة مساوية أو تزيد عن الواحد يكون ذلك مؤشراً على إفراط المؤسسة في توفير السيولة، إذ يعني أن المؤسسة تحتفظ بأصول سائلة أو تزيد عما عليها من الالتزامات قصيرة.²

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي عن طريق نسب الربحية

تعرف الربحية على أنها "العلاقة بين أرباح الشركات و الاستثمارات التي ساهمت في تحقيقها"³، فهي تحظى باهتمام متزايد وخاصة من قبل المساهمين والمستثمرين الجدد لأن الربحية تبقى ضمن أولويات أي نشاط استثماري اقتصادي.⁴

وهناك عدة مقاييس للربحية وشاع استعمال الكثير منها إلا أن أهمها تكمن في:

أولاً: صافي الربح على المبيعات

هي نسبة العائد على المبيعات وتظهر مقدار الأرباح التي تحققت مقابل كل وحدة من صافي المبيعات ويتم حسابها بالعلاقة التالية:

¹ عدنان تايه النعيمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2008، ص: 91.

² محمد المبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص: 135.

³ خالد توفيق الشمري، التحليل المالي والاقتصادي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2010، ص: 58.

⁴ منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2008، ص: 62.

صافي الدخل

$$\frac{\text{صافي الدخل}}{\text{صافي المبيعات}} = \text{صافي الربح على المبيعات}$$

المبيعات

وارتفاعها يدل على الأداء الجيد للمؤسسة في مجمل نشاطها.

ثانياً: هامش ربح العمليات

تشبه النسبة الأولى لكنها تختلف عنها في أنه يتم حساب ربح المؤسسة على أساس الربح من العمليات الأساسية، بحيث لا يشمل الربح أي إيرادات غير عادية وتحسب بالعلاقة التالية:

صافي ربح العمليات

$$\frac{\text{صافي ربح العمليات}}{\text{صافي المبيعات}} = \text{هامش ربح العمليات}$$

صافي المبيعات

ثالثاً: معدل العائد على الأصول

توضح هذه النسبة مدى الكفاءة في استخدام الأصول أو بمعنى آخر الربح العائد من الاستثمار في الأصول، ويقاس ذلك العائد مدى فعالية مجموع الأصول والذي يعتمد إلى حد كبير على مقدار الأرباح التي تحقق من تلك الأصول¹، ويتم حسابه كما يلي:

صافي الأرباح بعد الضريبة

$$\frac{\text{صافي الأرباح بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الأصول}} = \text{معدل العائد على الأصول}$$

إجمالي الأصول

كلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك مؤشراً إيجابياً ويجب أن لا تنخفض إلى مستوى سعر الفائدة في السوق أو أقل، لأن ذلك يعتبر مؤشراً سلبياً، ولا يمكن الحكم عليها إلا من خلال المقارنة مع النسبة ذاتها للمنشآت المماثلة أو القطاع الاقتصادي الذي تنتمي إليه المؤسسة.²

رابعاً: معدل العائد على حقوق الملكية

تقيس معدل العائد على أموال أصحاب المشروع المستثمرة في المؤسسة، فهو يبين معدل العائد على استثمار أموال الملاك وتحسب بالعلاقة التالية:³

¹ محمد قاسم خصاونة، أساسيات الإدارة المالية، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان- الأردن 2011، ص: 51.

² منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص- ص: 62-63.

³ محمد المبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص: 165.

صافي الأرباح بعد الضرائب

معدل العائد على حقوق الملكية =

حقوق الملكية

كلما كانت هذه النسبة مرتفعة كان ذلك إيجابيا وتهم مالكي الشركة لأن صافي الربح سوف يوزع عليهم بالنتيجة، ومن الطبيعي أن يكون معدل العائد على حقوق الملكية أكبر من معدل العائد على أموال المستثمر.¹

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي عن طريق نسب النشاط

يعرف النشاط: على انه مدى كفاءة الإدارة في توليد المبيعات أو بعبارة أخرى مدى فعالية استخدام الموارد المالية داخل المؤسسة حيث تعتبر إدارة المؤسسة وحملة أسهمها من أكثر المهتمين بهذه المجموعة من النسب وهناك عدة مقاييس للنشاط أهمها:

أولاً: معدل دوران المخزون

وهي تظهر سرعة حركة المخزون في المؤسسة وكلما ارتفع معدل الدوران كان مؤشرا إيجابيا، مع الأخذ في الاعتبار أن معدل الدوران يختلف باختلاف نشاط كل مؤسسة من حيث كونها تعمل في مجال تجاري أو صناعي أو خدماتي ويتم احتسابه وفق المعادلة التالية:

تكلفة المبيعات

معدل دوران المخزون =

متوسط المخزون

ثانياً: معدل دوران المدينين

ويمثل هذا المعدل مدى كفاءة المؤسسة في تحصيل ديونها حيث أن فترة الائتمان الممنوحة للعملاء ومعدل الدوران يتعلقان بالسيولة التي تتوفر للمؤسسة، وكلما ارتفع معدل دوران المخزون، كان ذلك مؤشرا إيجابيا على كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها، ويدل على أن المؤسسة تقوم بتحصيل ديونها بالسرعة الممكنة وبكفاءة عالية، ويحسب كما يلي:²

صافي المبيعات الآجلة

معدل دوران المدينين =

متوسط رصيد المدينين

¹ عبد المعطي أرشيد وآخرون، أساسيات الإدارة المالية، الطبعة الثانية، المملكة الأردنية الهاشمية، 2011، ص:74.

² عبد الستار الصباح وآخرون، الإدارة المالية، أثر نظرية وحالات عملية، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2011، ص - ص:61-62.

ثالثاً: معدل دوران الدائنين

وهذا المعدل يظهر الفترة التي يمنحها الدائنون للمؤسسة لتسديد مستحقاتهم، ومقارنتها مع معدل دوران المدينين، فإذا كانت الفترة الممنوحة من الدائنين أكبر من الفترة الممنوحة للمدينين كان هذا مؤشراً إيجابياً على كافة المؤسسة ويتم حسابه كما يلي¹:

تكلفة البضاعة المباعة

معدل دوران الدائنين =

رصيد الدائنين

رابعاً: معدل دوران الأصول

وتوضح هذه النسبة مدى كفاءة سياسة إدارة الشركة في مجال استثمار مواردها المالية في الأصول، فإذا كانت هذه النسبة متناقصة على مدار فترة زمنية معينة يمكن اعتبار ذلك مؤشراً إلى أن استثمارات الشركة في هذه الأصول أكبر مما يجب، أما إذا كانت متزايدة فهو مؤشر إلى أن إدارة الشركة تستغل الأموال المستثمرة في أصولها بكفاءة وفاعلية متزايدة، ويمكن حسابها كالتالي²:

المبيعات

معدل دوران الأصول =

مجموعة الموجودات

المطلب الرابع: تقييم الأداء المالي عن طريق نسب المديونية

تعرف نسب المديونية على أنها "مدى اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل احتياجاتها" ويهتم الملاك والمقرضين بهذه النسب نظراً لأن زيادة الاعتماد على أموال الاقتراض قد تؤدي إلى تحقيق المشروع بحجم أكبر من الإيرادات إلا أنها وفي نفس الوقت تؤدي إلى زيادة درجة الخطر التي قد تتعرض لها المؤسسة، وهناك عدة مقاييس للمديونية نوجز أهمها:

أولاً: نسبة الاقتراض

تقاس عادة بنسبة الاقتراض إلى حقوق الملكية حيث يقصد بالاقتراض كل من القروض طويلة الأجل والإيجار الرأسمالي، أما حقوق الملكية فتشير إلى رأس المال والإحتياطات الرأسمالية والإيرادية والأرباح المحتجزة، وتحسب بالعلاقة التالية:

¹ مجيد الكرخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، مرجع سبق ذكره، ص: 116.

² محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2010، ص: 67.

إجمالي الاقتراض

نسبة الاقتراض =

إجمالي حقوق الملكية

حيث أن انخفاض هذه النسبة يدل على انخفاض المخاطر التي يتعرض لها المقرضون والملاك، أما ارتفاعها فيشير إلى صعوبة الحصول على قروض إضافية.¹

ثانياً: نسبة تغطية الفوائد

تستخدم لقياس مدى قدرة المؤسسة على خدمة ديونها من فوائد وأقساط، وهي تبين إلى أي مدى يمكن لأرباح المؤسسة أن تتخفف، ولا يزال باستطاعتها خدمة ديونها، ويمكن حسابها بالعلاقة التالية:

الربح قبل الفائدة والضريبة

نسبة تغطية الفوائد =

الفوائد

إن مدى استقرار هذه النسبة لفترات متتالية يمكن المؤسسة من الحصول على الأموال اللازمة بسهولة وبفائدة أقل.²

ثالثاً: نسبة الخصوم المتداولة إلى حقوق الملكية

تبين هذه النسبة العلاقة بين مقدار الأموال التي يقدمها أصحاب المشروع ومقدار الأموال التي تأتي عن طريق الالتزامات الجارية وتحسب بالعلاقة التالية:

الخصوم المتداولة

نسبة الخصوم المتداولة إلى حقوق الملكية =

حقوق الملكية

ارتفاع هذه النسبة إلى ما يقارب 67% قد يكون مؤشر لاقترب الخطر ومؤشر على اضطراب المؤسسة وزيادة الاعتماد على المصادر قصيرة الأجل بسبب ضعف ثقة الدائنين بوضع المؤسسة على المدى الطويل.³

¹ محمود عزت اللحام وآخرون، **الإدارة المالية المعاصرة**، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2014، ص:222.

² فايز سليم حداد، **الإدارة المالية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2018، ص:78.

³ عبد الحليم كراجة وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي**، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2006، ص:201.

رابعاً: نسبة الأصول الثابتة إلى حقوق الملكية

تظهر هذه النسبة العلاقة بين الأصول الثابتة وحقوق الملكية، تساعد هذه النسبة المؤسسة على تحديد نوع التمويل اللازم استخدامه في المستقبل وتحسب بالعلاقة التالية:

الأصول الثابتة

نسبة الأصول الثابتة إلى حقوق الملكية =

حقوق الملكية

كلما كانت هذه النسبة عالية دل ذلك على أن المؤسسة في حاجة إلى زيادة رأس المال أو احتجاز جزء من الأرباح وإضافتها إلى رأس المال.¹

¹ عبد المعطي أرشيد وآخرون، أساسيات الإدارة المالية، الطبعة الثانية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2011، ص: 79.

خلاصة:

من خلال ما تم دراسته في هذا الفصل نستنتج أن:

- الأداء المالي من المفاهيم التي تعتمد عليها المؤسسات بدرجة كبيرة لمعرفة حالتها ووضعيتها المالي؛
- المؤسسات تلجأ إلى قياس أداء الوظيفة المالية لما لها من تأثير على باقي الوظائف الأخرى وعلى سير المؤسسة ككل؛
- للأداء المالي أهمية بالغة ودور كبير في عملية تقييم أي مؤسسة إقتصادية ولا يتحقق هذا الأخير إلا بحسن إختيار وانتقاء المعايير والمؤشرات من طرف المسيرين؛
- عملية تقييم الأداء تتم بإستخدام التحليل المالي لمعرفة الوضع المالي للمؤسسة، بالرغم من وجود أساليب متعددة للتحليل المالي إلا أن التقنية الأساسية المستخدمة والشائعة هي النسب المالية؛
- النسب والمؤشرات المالية تستخدم في تقييم قوة الأداء المالي للمؤسسة، وذلك من خلال تحديد نقاط القوة والضعف في المؤسسة ومن تم تعزيز القوة ومعالجة نقاط الضعف.

الفصل الثالث:

أثر الخصوة على الأداء

المالي للمؤسسات محل

الدراسة

تمهيد:

بعدها تطرقنا في الفصلين السابقين للأسس النظرية للخصوصية والأداء المالي وأدواته، بإعتبارها أدوات تساعد في تقييم سياسة الخصوصية عن طريق النسب والمؤشرات المالية، وبالاعتماد على أساليب الإحصاء الوصفي الذي يقوم على تحليل المعطيات وتصنيفها وتبويبها بإستخدام الجداول وعرضها في أشكال بيانية للمساعدة في وصف التغيرات والقيام بالمقارنات، وللإجابة على فرضيات البحث استخدمنا إختبار (T) للفرق بين متوسطين لعينتين غير مستقلتين، وذلك للتأكد من الدلالة الإحصائية للفرق بين المتوسط الحسابي للسيولة، الربحية، النشاط والمديونية قبل وبعد الخصوصية، حيث إنصب إختيارنا على مؤسستي تسير فندق الأوراسي ومجمع صيدال بإعتبارهما من أوائل المؤسسات الجزائرية العامة التي خضعت للخصوصية.

المبحث الأول: التعريف بالمؤسسات محل الدراسة.

يعتبر أسلوب خصخصة أسهم المؤسسات العامة من خلال الدخول إلى البورصة، أو ما يسمى بالاككتاب العام من أكثر الطرق شيوعا وانتشارا في جميع أنحاء العالم، وقد حظي باهتمام كبير من الأفراد عامة ومن المستثمرين خاصة، لأنه يعتبر أسلوب ناجح لتشجيع المستثمرين والمدخرين على الاستثمار، وقد لجأت معظم الدول إلى تبني سياسة الخصخصة من أجل النهوض باقتصادها ومنها الجزائر.

المطلب الأول: مسار الخصخصة في الجزائر.

بالرغم من أن القانون الصادر في 26 أوت 1995 نص على خصخصة المؤسسات العمومية في الجزائر، إلا أنه على امتداد أربع سنوات لم يكن هناك تطبيق فعلي لهذه السياسة، وأول قطاع مسته هو قطاع السياحة، حيث عرضت الجزائر قائمة تضم خمسة فنادق للخصخصة، وذلك بغرض تشجيع المستثمرين الخواص وتسريع وتيرة الاستثمار في هذا المجال، ولكن نظرا لعدم وجود تسهيلات لم يتقدم أي مستثمر لاقتناء هذه الفنادق، لذا قامت الدولة بإعادة النظر في القانون الخاص بالخصخصة لعام 1996، حيث تضمن إمكانية الدفع بالتقسيط الذي حدد نسبة 30% من سعر التنازل يدفع عند إبرام عقد التنازل، هذا ما أدى إلى إعلان خصخصة 26 مؤسسة.

ولتسريع وتيرة الخصخصة في الجزائر اقترح البنك العالمي للخصخصة الجماهيرية تسهيلات، إلا أنه ورغم التسهيلات المقدمة لم يكن هناك تطبيق فعلي للخصخصة في الجزائر، ويرجع ذلك إلى غياب بورصة القيم المنقولة، باعتبارها المكان الوحيد الذي يتم فيه بيع الأسهم الاقتصادية، وكذا غياب الهيئات المشرفة على تنفيذ عمليات الخصخصة.¹

وعلى هذا الأساس قامت بتحديد هذه الهيئات المسؤولة عن الخصخصة في الجزائر، وهي المجلس الوطني لمساهمات الدولة، وهو مكلف بتنسيق نشاط الشركات القابضة العمومية وتوجيهها ويتولى رئاسته رئيس الحكومة ومجلس الخصخصة يوضع هذا المجلس تحت سلطة الهيئة المكلفة بالخصخصة، ويكلف بتنفيذ برنامج الخصخصة طبقا للتشريع والتنظيم المعمول به، كما يدرس العروض وبعد تقريرا عن العرض المقبول الذي يرسل إلى الهيئة وغيرها من المهام، أما الهيئة الثالثة هي لجنة مراقبة عمليات الخصخصة، وتتمتع هذه اللجنة بالاستقلال الإداري والمالي، حيث تجتمع بمجرد استلامها الملفات التي يرسلها مجلس الخصخصة، أما الهيئة الرابعة والأخيرة هي الهيئة المكلفة بتنفيذ الخصخصة، وتقوم بتنفيذ البرامج التي صادقت عليها الحكومة وكذا تحافظ على الصلة الوثيقة بين الهيئات المعنية

¹ موسى سعادوي، مرجع سبق ذكره، ص: 50.

بعملية الخصخصة، وحتى ينفذ هذا البرنامج على أحسن وجه من الضروري وجود هيئة مشرفة على عمليات الخصخصة وتمتع بالإستقلال المالي.¹

وعند تقييم حصيلة برنامج الخصخصة من 1998 إلى أوت 2001 حيث كانت الحصيلة مخيبة، حيث تم القيام ببعض العمليات كالعرض في البورصة للمؤسسات العمومية من خلال فتح رأس المال بنسبة 20% لشركة تسيير فندق الأوراسي، رياض سطيف، وصيدال، أما من 2001 إلى 2002 ووفقا لقوانين الخصخصة الجديدة الأمر 04/01 الصادر يوم 20 أوت 2001 زاد تخلي الدولة عن مؤسساتها العامة من أجل عمليات الخصخصة التي تشمل كل الشركات باستثناء سوناطراك.

هذا التشريع الجديد يبدو كأنه أعطى بعضا من الديناميكية لمسار الخصخصة، والأرقام التي نشرت من طرف وزارة المساهمة المكلفة بالعملية، أشارت إلى بعض التقدم الذي يستحق التوقف عنده 1270 شركة معنية بالخصخصة منها 459 مؤسسة عمومية و713 فرع، ويتعلق الأمر أساسا بمؤسسات متوسطة وأغلبها صغيرة، و145 مؤسسة فقط مؤسسات كبرى أما من 2003 إلى 2007 عرفت عملية الخصخصة قفزة نوعية تمثلت في بيع الأسهم بالمضاربة، تحويل ديون المؤسسات إلى أسهم ونتج عن هذه العملية عرض حوالي 674 مؤسسة عمومية إقتصادية منها 28 مؤسسة تسيير المساهمات، 8 مجتمعات صناعية و320 مؤسسة دخلت مباشرة في عملية الخصخصة بعد تسوية وضعيتها القانونية.²

¹ حنان عمران، خصخصة المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص: 105.

² كسرى مسعود، مرجع سبق ذكره، ص: 98.

المطلب الثاني: تقديم مؤسسة تسيير فندق الأوراسي

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى التعريف بمؤسسة تسيير فندق الأوراسي بإعتباره الرائد في مجال الخدمات السياحية حيث نتناول بالدراسة نشأتها والبطاقة الفنية لها
أولاً: نشأة وتعريف مؤسسة تسيير فندق الأوراسي

تعتبر من المؤسسات الرائدة في قطاع الخدمات السياحية، وهي مؤسسة فندقية من خمسة نجوم، تم تدشينها وفتح أبوابها للزبائن بتاريخ 2 ماي 1975، وتمثل جزءا من تراث مؤسسات وطنية وهي صوناتور ثم ألتور، وأخيرا الديوان الوطني للمؤتمرات والمحاضرات (oncc).

وفي ظل إعادة الهيكلة التنظيمية للفندق سنة 1983 تم تحويله إلى شركة اشتراكية، وفي سنة 1991 تم تغيير وضعيته القانونية ليتحول إلى مؤسسة عمومية اقتصادية أي مؤسسة ذات أسهم برأس مال اجتماعي يقدر بـ 40 مليون دينار جزائري.

وبموجب المرسوم 95-25 المتعلق بتسيير الأموال التجارية تم تحويل ملكية المؤسسة إلى الشركة القابضة للخدمات، كما قامت هذه الأخيرة برفع رأسمالها إلى 1,5 مليار دينار جزائري في إطار دعم قدراتها المالية، ولتنفيذ برنامج الخوصصة المسطرة من طرف الدولة والرامي لتنشيط بورصة الجزائر تقرر في 1999 طرح جزء من رأسمال الشركة (بنسبة 20%) للاكتتاب العام، وهو ما يعادل مليون سهم بقيمة إسمية 250 دج، وتمت خوصصتها سنة 2000.¹

¹ محمد زرقون، مرجع سبق ذكره، ص: 109.

ثانيا: البطاقة الفنية لمؤسسة تسيير فندق الأوراسي

سوف نلخصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (1): البطاقة الفنية لمؤسسة تسيير فندق الأوراسي

رأس المال الاجتماعي	شركة ذات أسهم برأسمال اجتماعي 1,5 مليار دينار
طبيعة العملية	العرض العمومي للبيع بأسعار ثابتة بنسبة 20% من رأس مالها الاجتماعي أي ما يعادل 1,2 مليون سهم
المساهم الرئيسي	الشركة العمومية القابضة للخدمات بنسبة 80%
العملية المنجزة	عرض عمومي لبيع 1,2 مليون سهم إسمي بقيمة 250 دج وسعر إصدار 400 دج للسهم
تاريخ العرض	من 15 جوان إلى 15 جويلية 1999
تأشيرة COSOB	التأشيرة رقم 01/99 بتاريخ 24 ماي 1998
تاريخ الدخول إلى البورصة	20 جانفي 1999
تاريخ أول تسعيرة في البورصة	14 فيفري 1999

المصدر: محمد زرقون، مرجع سبق ذكره، ص: 157.

ثالثا: معلومات حول خصخصة مؤسسة تسيير فندق الأوراسي

إستنادا إلى القرار المتخذ من طرف المجلس الوطني لمساهمات الدولة (CNPA) خلال المؤتمر المنعقد في 5 فيفري 1998، وفي إطار عملية الخصخصة وتطبيقا للأمر 22/95 الصادر في 1995 المتعلق بخصخصة المؤسسات العمومية الاقتصادية، قررت الجمعية العامة غير العادية المنعقدة في 21 جوان 1998 وبطلب من مجلي الإدارة منح التفويض لمؤسسة الأوراسي بالدخول إلي بورصة الجزائر عن طريق طرح جزء من رأس مالها الاجتماعي حيث قيمة العملية محددة ب 20% من رأس المال الاجتماعي أي حوالي 1200000 سهم من أصل 6000000 سهم بقيمة إسمية تقدر ب 250 دج، في نهاية هذه العملية ترتفع نسبة مشاركة أو مساهمة الدولة إلى 80%، يشرف عليها صندوق مساهمة الدولة، كما أن هذا السهم يسمح لحاملة تحقيق مجموعة من المزايا وهي نفسها الخاصة بمجمع صيدال

في حق التصويت، الحق في الأرباح المحققة، الحق في المعلومة، الحق في الأولوية في إكتتاب أسهم جديدة والحق في التعويض في حالة التصفية.¹

المطلب الثالث: تقديم مجمع صيدال

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى التعريف بمجمع صيدال بإعتباره الرائد في مجال الصيدلة ومن أوائل المؤسسات الخاضعة للخوصصة حيث نتناول بالدراسة نشأته والهيكل التنظيمي له.

أولاً: نشأة وتعريف مجمع صيدال

تعود جذور صيدال إلى الصيدلية المركزية الجزائرية التي أنشأت سنة 1969، ويحترف المجمع مهمة رئيسية هي تطوير وإنتاج وتسويق المنتجات الصيدلانية الموجهة للإستعمال البشري والبيطري عبر التراب الوطني، حيث استطاعت هذه المؤسسة أن تستحوذ على سوق الدواء بالجزائر بشكل تدريجي، وأسست سنة 1971 وحدة للإنتاج بالحراش بإعادة تنظيم مصنع الحراش، ومن خلال الاستفادة من سياسة عمليات التأميم التي شهدتها الجزائر آنذاك، إذ تم تأميم مخبرين فرنسيين لإنتاج الأدوية بالجزائر هما BAZ الذي تأسس سنة 1964 وتم تأميمه سنة 1971 بنسبة 51% وتم تأميمه بشكل كامل سنة 1977 وهو يمثل فارمال حالياً، ومخبر MERELL TROUDE الذي تأسس سنة 1954 وتم تأميمه سنة 1971 بنسبة 51% ليتم تأميمه بنسبة 100% سنة 1977 والذي يمثل بيوتيك حالياً.²

وأصبحت صيدال مؤسسة عمومية تتمتع بالاستقلالية في التسيير في فيفري 1989 وذلك تطبيقاً لسياسة استقلالية المؤسسات، وتم بموجب ذلك تحويلها إلى مؤسسة وطنية ذات أسهم برأسمال قدره 2500000000 دج ، وفي إطار الإصلاح المالي لمؤسسات القطاع العام سنة 1993 تحملت الدولة جميع ديون وخسائر صيدال، ومن جهة أخرى سمحت لها بإنشاء مؤسسات أو فروع جديدة تابعة لها.

وفي مارس 1999 وبعد أن قرر المجلس الإداري فتح 20% من رأسماله للمساهمين الخواص (تاريخ الخوصصة 1999) داخل مجمع صيدال بورصة الجزائر، وقدرت قيمة السهم الواحد بـ 800 دج وكان أول تسعيرة لأسهم المجمع، ومن خلال مسيرته تمكن صيدال من تحقيق نتائج هامة واستمرار نشاطه بتطور ملحوظ على المستوى الوطني والمغاربي وفي الحوض الأبيض المتوسط.

¹ بن حمو عصمت محمد، طرق ومحددات تقييم المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية في ظل استراتيجية الخوصصة، دراسة حالة مؤسستي

صيدال والأوراسي، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015-2016، ص: 155.

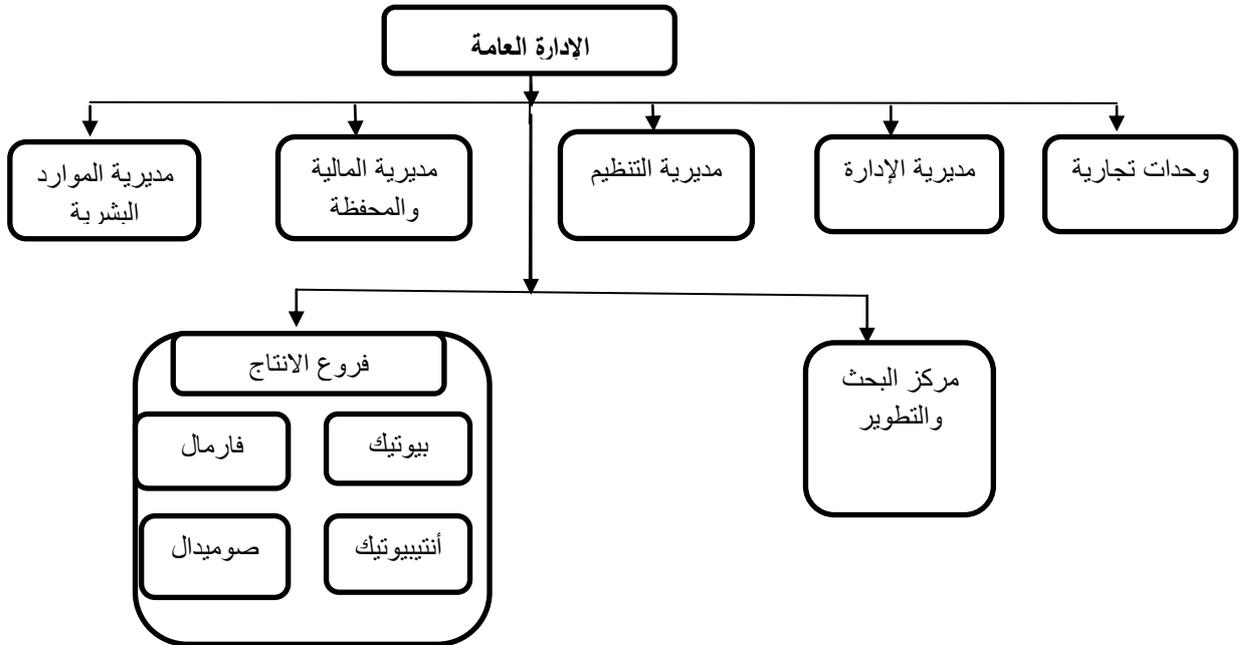
² المرجع نفسه، ص 155.

وهو ما يتطلب تكييف التنظيم وفقا لبرنامج توسع المجمع، وقام المجمع بتغيير الهيكل التنظيمي في مرحلة أولى في جوان 2010 بوضع تنظيم مرحلي يهدف أساسا إلى حذف الاختلالات الوظيفية، ومس هذا التغيير الهيكلي أولا مركز الإدارة العامة للمجمع وذلك بهدف الاستخدام العقلاني للعمال، وتوضيح سلطات ومسؤوليات مختلف المستويات التسلسلية والوظيفية، وفي مرحلة ثانية تم إنشاء الفرع التجاري الذي يضم الوحدات التجارية الجهوية وثلاث إدارات في 2 جانفي 2011، ونتيجة لذلك فإنه تم تخفيض المستويات الهرمية للسلطة التابعة للمدير العام من 15 إلى 7.¹

ثانيا: الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال

سوف نوضح تقسيمات ومستويات الإدارة العامة للمجمع في الشكل التالي:

الشكل رقم (3): الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال



المصدر: محمد زرقون، مرجع سبق ذكره، ص 162.

¹ سامية لحول، التسويق والمزايا التنافسية، دراسة حالة مجمع صيدال والأوراسي، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009، ص-ص: 347-348.

المبحث الثاني: تحليل مؤشرات الأداء المالي للمؤسسات محل الدراسة

سوف نقوم في هذا المبحث بتحليل مؤشرات الأداء المالي لكل من مؤسسة تسيير فندق الأوراسي ومجمع صيدال، وعليه قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين إذ خصصنا الأول لدراسة مؤشرات الأداء المالي لفندق الأوراسي قبل الخوصصة، أما الثاني فخصصناه لدراسة مؤشرات الأداء المالي لمجمع صيدال قبل وبعد الخوصصة.

المطلب الأول: تحليل مؤشرات الأداء المالي لمؤسسة تسيير فندق الأوراسي

بالاعتماد على التقارير المالية للمؤسسة قمنا بحساب وتحليل مؤشرات أداء المؤسسة ولخصناها في الجدول التالي.

الجدول رقم (02): مؤشرات الأداء المالي لمؤسسة تسيير فندق الأوراسي قبل وبعد الخوصصة.

بعد الخوصصة			سنة الخوصصة	قبل الخوصصة			مؤشرات الأداء المالي	
2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997		
1.78	1.61	1.47	1.36	1.25	1.55	1.25	نسبة السيولة العامة	نسب السيولة
1.61	1.46	1.28	1.19	1.13	1.44	1.12		
0.26	0.45	0.35	0.15	0.09	0.37	0.25		
0.50	0.42	0.33	0.31	0.29	0.36	0.13	صافي الربح على المبيعات	نسب الربحية
0.06	0.06	0.05	0.03	0.04	0.05	0.02		
0.13	0.12	0.10	0.10	0.09	0.10	0.04		
0.30	0.25	0.22	0.18	0.19	0.17	0.07		
1.05	1.09	1.09	1.05	1.07	1.01	0.12	نسبة الأصول الثابتة إلى حقوق الملكية	نسب المديونية
0.55	0.58	0.64	0.66	0.63	0.66	0.67		
2.05	2.09	2.09	2.02	2.07	2.01	1.22		
0.52	0.52	0.52	0.52	0.52	0.50	0.53	نسبة تغطية الفوائد	
لم يتم حسابها لعدم توفر المعلومات والإحصائيات اللازمة							نسبة النشاط	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

تشير بيانات الجدول رقم (02) الى أن خوصصة مؤسسة تسيير فندق الأوراسي كان لها آثار متفاوتة بشكل عام على أدائها المالي وذلك على النحو التالي:

- نلاحظ من الجدول المبين أعلاه أن نسبة السيولة العامة قد ارتفعت بعد تطبيق الخوصصة، وهذا ما يعني وجود فائض من الأصول المتداولة بعد تغطية كل الديون القصيرة الأجل، وهو يدل أيضا على

وجود راس مال عامل موجب خلال هذه السنوات، ولكن مقابل ذلك فإن ارتفاع هذه النسبة يعني ان الديون قصيرة الأجل غير كافية لتمويل الأصول المتداولة، وهو ما يجعلها تلجأ الى الأموال الدائمة لتغطية العجز، ونلاحظ أن السيولة الفورية أقل من الواحد وهي غير مقبولة وهذا ما يعني أنها غير قادرة على الاحتفاظ بحقوقها لدى الغير.

- كما نلاحظ من الجدول السابق ارتفاع نسب الربحية بعد الخصصة وهذا ما يعني وجود تحسن في مستوى الأداء العام للمؤسسة وهذا الارتفاع يعد دليل على كفاءة المديرين في إدارة رقم الأعمال والتكاليف الكلية، كما يمكن القول أيضا من خلال معدل العائد على الإستثمار قبل الخصصة كان كل 1 دج تستثمره يولد 0،19 دج من النتيجة الصافية، أما بعد الخصصة أصبح الدينار الذي نستثمره يعطينا 0،3 دج من النتيجة الصافية وهذا دليل قاطع على التحسن.

- أما نسب المديونية فنلاحظ من خلال الجدول استقرار هذه النسب عند نفس المستوى.

المطلب الثاني: تحليل مؤشرات الأداء المالي لمجمع صيدال قبل وبعد الخصصة.

بالإعتماد على التقارير المالية للمؤسسة قمنا بحساب وتحليل مؤشرات أداء المؤسسة ولخصناها في الجدول التالي:

الجدول رقم (03): مؤشرات الأداء المالي لمجمع صيدال قبل وبعد الخصخصة.

بعد الخصخصة		سنة الخصخصة	قبل الخصخصة		مؤشرات الأداء المالي	
2001	2000	1999	1998	1997		
1,9823	2,5325	2,63430	2,873	2,62981	نسبة السيولة العامة	نسبة السيولة
1,1748	1,4626	1,324	1,393	1,0454	نسبة السيولة المختصرة	
0,2954	0,1920	0,1734	0,3016	0,342	نسبة السيولة الفورية	
0,065	0,0556	0,1009	0,15	0,0616	صافي الربح على المبيعات	نسب الربحية
0,0236	0,032	0,0994	0,0452	0,0364	صافي الربح على الأصول	
0,0382	0,0606	0,0423	0,0542	0,062	صافي الربح على حقوق الملكية	
0,0568	0,042	0,0514	0,063	0,0532	معدل العائد على الإستثمار	
0,481	0,4262	0,3541	0,3833	0,3625	معدل دوران الأصول	نسب النشاط
1,814	1,893	1,8543	1,8053	1,9823	معدل دوران المخزون	
1,36	0,9	0,791	0,78	0,74	معدل دوران الذمم المدينة	
0,69	0,71	0,641	0,65	0,51	معدل دوران الذمم الدائنة	
0,302	0,342	0,3005	0,3380	0,232	نسبة الأصول الثابتة إلى حقوق الملكية	نسب المديونية
0,4132	0,3958	0,3941	0,4184	0,3656	نسبة الخصوم المتداولة الى حقوق الملكية	
0,724	0,544	0,5636	0,503	0,682	نسبة الإقتراض	
0,66	0,5	0,52	0,46	0,56	نسبة تغطية الفوائد	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة.

التشير بيانات الجدول رقم(03) الى أن خصخصة مجمع صيدال كان لها آثار متفاوتة بشكل عام على أدائها المالي وذلك على النحو التالي:

- نلاحظ أن معظم مؤشرات السيولة لمجمع صيدال حققت تراجع طفيف بعد الخصخصة، وهذا يدل على أن الإلتزامات الجارية قد زادت والأصول المتداولة بقت على حالها أي لم تحقق زيادة، وهو ما يؤدي بالمجمع الى مواجهة عدم القدرة على السداد على المدى القصير .

- أما نسب الربحية فنلاحظ أن تراجع في مستوى معظم مؤشرات الربحية، حيث أن معدل العائد على الأصول عرف انخفاض ملحوظ إلا أن قدر هذا الانخفاض بمعدل 31.89% وهذا راجع إلى حادثة دخول المجمع الى البورصة وما يترتب عليه من تكاليف؛

- أما بالنسبة لنسب النشاط فمن الملاحظ أنه هناك تحسن في مستوى كفاءة استغلال الأصول من خلال زيادة معدلات دوران عناصر الأصول، ويرجع ذلك إلى ارتفاع متوسط المبيعات المحققة بمعدل 35.21% وكذا ارتفاع إجمالي الأصول بمعدل 10.97%؛

- أما فيما يخص نسب المديونية نلاحظ من خلال نسبة تغطية الفوائد أنها غير مستقرة عبر فترات الدراسة وهذا ما يدل على عدم قدرة المجمع على الحصول على الأموال اللازمة، كما نلاحظ أن نسبة الاقتراض كل مرة تزيد وهذا ما يعني أنها في خطر وكذا صعوبة الحصول على القروض.

المبحث الثالث: إختيار فرضيات البحث

للإجابة على الفرضيات الرئيسية التي جاءت كما يلي: " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للخصخصة على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية " بحيث ترفض الفرضية العدمية إذا قدر مستوى الدلالة 5% أو أقل وفيما يلي الإجابة على الفرضيات الفرعية.

المطلب الأول: اختبار الفرضية الأولى

للإجابة على الفرضية الأولى التي جاءت كما يلي: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين سيولة المؤسسات محل الدراسة قبل وبعد الخصخصة، بحيث ترفض الفرضية العدمية إذا قدر مستوى الدلالة 5% أو أقل، ويمكن عرض النتائج الخاصة بهذه الفرضية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(04) نتائج اختبار (T) للمقارنة بين سيولة المؤسسات محل الدراسة قبل وبعد الخصخصة.

مستوى الدلالة	قيمة T	متوسط بعد	متوسط قبل	البيانات	الأوراسي
0,050	-4,297	1,62000	1,216667	نسبة السيولة العامة	تسيير فندق مؤسسة
0,247	-1,616	1,45000	1,23000	نسبة السيولة المختصرة	
0,058	-3,979	0,35000	0,236667	نسبة السيولة الفورية	
0,436	1,225	2,2550	2,7450	نسبة السيولة العامة	مجمع صيدال
0,807	-0,313	1,3150	1,2150	نسبة السيولة المختصرة	
0,4580	1,134	0,240	0,320	نسبة السيولة الفورية	

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS22 (دالة إحصائية عند المستوى 5% أو أقل).

يتضح من خلال الجدول أعلاه أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية على نسب السيولة العامة ونسب السيولة الفورية في مؤسسة تسيير فندق الأوراسي، فمستوى الدلالة يساوي تقريبا 5% ومتوسط النسبة بعد الخصخصة أكبر من متوسطها قبل الخصخصة، أي يوجد أثر مهم للخصخصة على نسب السيولة العامة والفورية في فندق الأوراسي، أما بالنسبة لنسب السيولة المختصرة فرغم تحسن هذه النسبة بعد الخصخصة وإرتفاع متوسطها بعد الخصخصة والدليل على ذلك أن قيمة (T) سالبة، إلا أن هذا التحسن غير ذلك إحصائيا.

أما بالنسبة لمجمع صيدال فتدل النتائج على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لنسب السيولة قبل وبعد الخصخصة لأن مستويات الدلالة الإحصائية أكبر من 5% أي لا يوجد أثر مهم للخصخصة على سيولة المجمع رغم ارتفاع متوسط نسبة السيولة المختصرة بعد الخصخصة.

المطلب الثاني: إختبار الفرضية الثانية

للإجابة على الفرضية الثانية التي جاءت كما يلي: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية على ربحية المؤسسات محل الدراسة قبل وبعد الخصومة، بحث ترفض الفرضية العدمية إذا قدر مستوى الدلالة 5% أو أقل، ويمكن عرض النتائج الخاصة بهذه الفرضية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (5) نتائج إختبار (T) للمقارنة بين ربحية المؤسسات محل الدراسة قبل وبعد الخصومة.

البيانات	المتوسط قبل	المتوسط بعد	قيمة T	مستوى الدلالة
فندق الأوراسي مؤسسة تسيير	0,26000	0,416667	-3,236	0,084
	0,076667	0,116667	- 3,464	0,074
	0,143333	0,256667	-5,590	0,031
	1,066667	1,076667	-0,285	0.803
مجمع صيدال	0.1050	0.0550	1.250	0.430
	0.0350	0.0250	1.000	0.500
	0.0550	0.0450	1.000	0.500
	0.550	0.0450	-4,000	0.156

المصدر: من إعداد الطالبتين بإعتماد على مخرجات برنامج SPSS 22 (دالة إحصائية عند مستوى 5% أول أقل).

يتضح من الجدول أعلاه أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نسب الربحية قبل وبعد الخصومة لأن مستويات الدلالة تفوق 5%، كما أن قيمة (T) سالبة في بعض المؤشرات وهذا يدل على أن متوسط بعد الخصومة تحسن طفيف ماعدا معدل العائد على حقوق الملكية في فندق الأوراسي فالفرق بين المتوسطين دال إحصائيا حيث قدر مستوى الدلالة بـ 3,5% .

أما بالنسبة لمجمع صيدال فتدل النتائج على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لنسب الربحية قبل وبعد الخصومة لأن مستويات الدلالة الإحصائية أكبر من 5%، أي لا يوجد أثر مهم للخصومة على ربحية المجمع.

المطلب الثالث: اختبار الفرضية الثالثة

للإجابة على الفرضية الثالثة التي جاءت كما يلي : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية للخوصصة على مديونية المؤسسات محل الدراسة قبل وبعد الخوصصة، بحيث ترفض الفرضية العدمية إذا قدر مستوى الدلالة 5% أو أقل، ويمكن عرض النتائج الخاصة بهذه الفرضية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (06) نتائج اختبار (T) للمقارنة بين مديونية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية قبل وبعد الخوصصة.

مستوى الدلالة	قيمة T	المتوسط بعد	المتوسط قبل	البيانات	
0,063	3,800	0,5900	0,65333	نسبة الأصول الثابتة إلى حقوق الملكية	مؤسسة تسيير فندق الأوراسي
0,386	-1,101	2,0766	1,7666	نسبة الخصوم المتداولة إلى حقوق الملكية	
1,000	0,000	0,51667	0,51666	نسبة الاقتراض	
0,156	- 4,000	0,4500	0,3700	نسبة الأصول الثابتة إلى حقوق الملكية	مجمع صيدال
0,570	0,800	1,8500	1,8900	نسبة الخصوم المتداولة إلى حقوق	
0,329	-1,762	1,1300	0,7600	نسبة الاقتراض	
0,374	-1,500	0,7000	0,5800	نسبة تغطية الفوائد	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS 22 (دالة إحصائية عند المستوى 5% أو أقل)

يتضح من الجدول أعلاه أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نسب المديونية قبل وبعد الخوصصة لأن مستويات الدلالة تفوق 5%، رغم وجود تحسنات طفيفة في أغلب النسب لأن (T) سالبة، وهذا يعني أن متوسط النسب بعد الخوصصة أكبر منه قبل الخوصصة، إلا أن هذا الفرق غير دال إحصائياً.

المطلب الرابع: اختبار الفرضية الرابعة

للإجابة على الفرضية الرابعة التي جاءت كما يلي: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية للخصخصة على نشاط مجمع صيدال بحيث ترفض الفرضية العدمية إذا قدر مستوى الدلالة 5% أول أقل، ويمكن عرض النتائج الخاصة بهذه الفرضية من خلال الجدول التالي.

الجدول رقم (7) : نتائج اختبار (T) للمقارنة بين نشاط مجمع صيدال قبل وبعد الخصخصة.

مستوى الدلالة	قيمة T	المتوسط بعد	المتوسط قبل	البيانات	مجمع صيدال
0,670	-0,571	0,3200	0,2800	معدل دوران الأصول	
0,500	-1,000	0,4000	0,3850	معدل دوران المخزون	
0,861	-0,222	0,6300	0,5900	معدل دوران الدم المدينة	
0,686	-0,538	0,5800	0,5100	معدل دوران الدم الدائنة	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 22 (دالة إحصائية عن المستوى 5% أو أقل).

يتضح من خلال الجدول أعلاه أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية للخصخصة على نسب النشاط لأن مستويات الدالة تفوق 5% مع وجود تحسنات طفيفة في نسب النشاط لأن (T) سالبة، أي ان متوسط النسب بعد الخصخصة أقل منه قبل الخصخصة، إلا أن الفرق غير دال إحصائياً.

خلاصة:

من خلال ما تم دراسته في هذا الفصل نستنتج أن مؤسستي تسيير فندق الأوراسي ومجمع صيدال ونظرا لما حققته من نتائج غير مرضية خلال السنوات الأخيرة قبل الخوصصة، الأمر الذي جعلها تتجه نحو عالم الخوصصة وتمثلت التقنية المتبعة لخوصصة هذه المؤسسات في الاكتتاب العام، ولكن كان ذلك بنسبة 20% فقط من أجل تحسن وضعيتها المالية، حيث تم تطبيق أدوات التحليل المالي والمؤشرات المالية على هذه المؤسسات من أجل معرفة مدى مساهمة الخوصصة في تحسن الأداء المالي للمؤسسات، حيث استخلصنا في الأخير أن إستراتيجية الخوصصة المطبقة على هذه المؤسسة لم تأتي بثمارها في السنوات الأولى بعد الخوصصة لأن دراستنا اقتصرت على سنتين بعد الخوصصة بالنسبة لمجمع صيدال، وثلاث سنوات بعد الخوصصة بالنسبة لفندق الأوراسي، لإن إستراتيجية الخوصصة تتطلب المدى البعيد لإظهار أثرها على الأداء المالي للمؤسسات، فقد أثبتت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية للخوصصة على الأداء المالي بالمؤسسات محل الدراسة، فمستويات الدلالة الإحصائية أكبر من 5% في أغلب النسب، رغم حدوث ارتفاع طفيف في بعض النسب بعد الخوصصة.

خاتمة

خاتمة

عرفت الخوصصة طريقها من الدول الصناعية المتطورة إلى الدول النامية نتيجة عولمة الاقتصاد وضرورة مواكبة التطورات التي يشهدها الاقتصاد العالمي، وعلى الرغم من أن الخوصصة تعتبر الأداة الفعالة والمرجوة من أجل تحسين أداء المؤسسات، ورفع كفاءة الاقتصاد ككل لكنها ليست هي الحل لكافة مشاكل الدول النامية، وإنما هي جزء من الكل، لذا ينبغي أن يواكبها تغيير جذري في بيئة الأعمال من خلال تحسين كفاءة المؤسسات، حيث أن الدول لم تطبق الخوصصة مباشرة وإنما قامت بإعداد وتهيئة بيئتها جيداً، وتوفير كل الظروف المناسبة لتطبيق هذا البرنامج، وإستخدام تقنيات الخوصصة الملائمة للبيئة الاقتصادية حتي تضمن نجاعة هذه السياسة.

والجزائر من بين الدول التي تبنت الخوصصة حيث تناولت دراستنا هذه مؤسستين جزائرتين الأولى متمثلة في مؤسسة تسيير فندق الأوراسي والثانية مجمع صيدال وذلك من أجل إثبات أو نفي الفرضيات التي إنطلقت منها الدراسة.

نتائج البحث:

- يعود سبب تأخر خوصصة المؤسسات الاقتصادية في الجزائر إلى غياب السوق المالية (البورصة) بإعتبارها المكان الوحيد الذي تتم فيه عملية الاكتتاب العام؛
- بينت نتائج البحث عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين نسب الربحية في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة قبل وبعد الخوصصة متوسط نيب الربحية بعد الخوصصة أكبر منه قبل الخوصصة بالنسبة لفندق الأوراسي، حيث نلاحظ هناك تحسن واضح في متوسط كل نسب الربحية، على عكس مجمع صيدال فمتوسط نسب الربحية بعد الخوصصة أقل منه قبل الخوصصة أي هناك تدهور واضح في جل نسب الربحية؛
- بينت نتائج البحث عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين نسب سيولة في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة قبل وبعد الخوصصة، فمتوسط نسب السيولة بعد الخوصصة أكبر منه قبل الخوصصة بالنسبة لفندق الأوراسي حيث نلاحظ هناك تحسن واضح في كل نسب السيولة، أما مجمع صيدال فمتوسط نسب السيولة بعد الخوصصة أقل منه قبل الخوصصة أي هناك تدهور بعض نسب السيولة؛
- بينت نتائج البحث عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين نسب النشاط في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة قبل وبعد الخوصصة، فمتوسط نسب النشاط لمجمع صيدال بعد الخوصصة أكبر منه قبل الخوصصة وهذا يدل على وجود تحسن ملحوظ وواضح في هذه النسب؛
- بينت نتائج البحث عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين نسب المديونية في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة قبل وبعد الخوصصة، فمتوسط نسب المديونية بعد الخوصصة أكبر منه قبل الخوصصة في

خاتمة

مجمع صيدال، حيث هناك تحسن ملحوظ، أما بالنسبة لفندق الأوراسي فمتوسط النسبة الأولى شهد تدهور عكس النسبة الثانية التي شهدت تحسن أما الثالث فالمتوسط كان ثابت قبل وبعد الخصوصية؛

- وكخلاصة لما سبق فلا توجد فروق ذات دلالة إحصائية للخصوصية على الأداء المالي للمؤسسات محل الدراسة قبل وبعد الخصوصية حيث أن الخصوصية المطبقة في المؤسستين محل الدراسة لم تكن فعالة بالقدر المطلوب وهذا راجع إلى نقص الكفاءة وعدم تهيئة البيئة الاقتصادية اللازمة لتطبيق الخصوصية، إذ ظهر تحسن طفيف في بعض المؤشرات وتدهور كبير في البعض الآخر، إضافة إلى صغر نسبة الإكتتاب العام لهذه المؤسسات حيث تمثلت في 20% فقط، هذا ما يدل على أن القطاع العام لا يزال مسيطرا عليها بنسبة كبيرة، وهذا دليل على عدم تحسن في الأداء المالي لهذه المؤسسات.

توصيات البحث:

- على الدولة أن تقوم بتوفير بيئة مناسبة يصلح فيها تطبيق برنامج الخصوصية بما يتماشى مع الإصلاحات الاقتصادية الراهنة؛
- ضرورة الاهتمام بالسياسات الإشهارية للترويج لأهمية برنامج الخصوصية؛
- ضرورة أن توسع الدولة الجزائرية في عمليات الخصوصية على مستوى المؤسسات المالية والبنوك؛
- على الدولة أن تقدم دعم للمؤسسات التي تمت خصوصتها في بداية نشاطها من خلال التحفيزات والإعفاءات الجبائية؛
- ضرورة المراقبة الدائمة من طرف الدولة على المؤسسات المخصوصة بشكل لا يعيق ممارسة نشاطها حتى تضمن تحسین مستويات أدائها والمحافظة عليها وتجنب وقوعها في الإفلاس؛
- يجب على الدولة أن تقوم بداراسات مكثفة لتجارب دول ناجحة في الخصوصية من أجل الاستفادة من تجاربها ومعرفة كيف يتم إنجاح هذه السياسة في الجزائر؛
- تدريب العمال على ثقافة القطاع العام والمتمثل في تحقيق الربحية وهو أكبر هدف لديهم.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1- الكتب باللغة العربية

- 1- أحمد ماهر، دليل المدير في الخوصصة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية- مصر، 2003.
- 2- أنطون الناشف، الخصخصة، التخاصية، مفهوم جديد لفكر الدولة ودورها في إدارة المرافق العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2002.
- 3- إيهاب الداسوقي، الخصخصة والإصلاح الاقتصادي في الدول النامية، دراسة حالة التجربة المصرية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1995
- 4- المرسي سيد حجازي، الخصخصة إعادة ترتيب دور القطاع الخاص، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت.
- 5- السيد أحمد عبد الخالق، التحويل من القطاع العام إلى القطاع الخاص بين التنظير والواقع، دار النهضة العربية-القاهرة، 1993.
- 6- توفيق محمد عبد الحسن، تقييم الأداء، مدخل جديد، دار الفكر العربي، مصر، 2004.
- 7- جون دوفاهيو، قرار التحول من القطاع الخاص، غايات عامة ووسائل خاصة، ترجمة محمد غنيم، الجمعية المصرية للنشر والمعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 1991.
- 8- خالد توفيق الشمري، التحليل المالي والاقتصادي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2010.
- 9- دونالدو ويترز، 101 طريقة لتطوير أداء الشركات، دار فاروق للنشر والتوزيع، الإسكندرية- مصر، 2002 .
- 10- ديسلر جاري، إدارة الموارد البشرية، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2003.
- 11- سعد صادق بحيري، إدارة التوازن الإداري، دار الجامعة للنشر، الإسكندرية- مصر، 2004.
- 12- ضياء مجيد الموسوي، الخصخصة والتصحيحات الهيكلية، آراء وتوجيهات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
- 13- عبد الرحمان ابن خلدون، المقدمة، الفصل الأربعون التجارة من السلطان مضرة بالريعية ومفسدة للجباية، دار بيروت، 1997.

قائمة المراجع

- 14- عبد المحسن توفيق محمد، تقييم الأداء، دار النهضة العربية، الإخوة الأشقاء للطباعة، القاهرة- مصر، 1998.
- 15- عبد السلام أبو قحف، أساسيات التنظيم والإدارة، الطبعة الثالثة، دار المعرفة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2001.
- 16- عبد الستار الصباح وآخرون، الإدارة المالية وحالات عملية، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2011.
- 17- عبد الحليم كراجه وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2006.
- 18- عبد المعطي رشيد وآخرون، أساسيات الإدارة المالية، الطبعة الثانية، دار زهوان للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2011.
- 19- عدنان تايه، التحليل والتخطيط المالي إتجاهات معاصرة ، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2008.
- 20- عقيل جاسم عبد الله، مدخل في تقييم المشروعات، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 1999.
- 21- علاء نعيم عبد القادر وآخرون، مفاهيم حديثة في إدارة البنوك، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان- الأردن، 2012.
- 22- فايز سليم حداد، الإدارة المالية، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2018.
- 23- فوزي منصور، خروج العرب من التاريخ، دار الرابي، بيروت، 1991.
- 24- ليث عبد الله القهوي وآخرون، التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2012.
- 25- محمود صبحي، الخصخصة، التخصية ماذا؟ متى؟ وكيف؟ المشكلات والحلول، الدار الجامعية للطباعة والنشر، القاهرة- مصر، 2002.
- 26- محسن أحمد الحضري، الخصخصة منهج اقتصادي متكامل لإدارة عمليات التحول إلى القطاع الخاص على مستوى الاقتصاد والوحدة الاقتصادية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة- مصر، 1993.

قائمة المراجع

- 27- مهند إبراهيم علي الفندي الجبوري، النظام القانوني للتحويل إلى القطاع الخاص، دار الحامد، القاهرة- مصر، 2001.
- 28- مدحت أبو النصر، الأداء الإداري المتميز، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة- مصر، 2012.
- 29- محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2009.
- 30- مجيد الكرخي، الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 1999.
- 31- مجيد الكرخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2007.
- 32- محمد قدرى حسن، إدارة الأداء المتميز قياس الأداء، تقييم الأداء، تحسين الأداء مؤسسيا وفرديا، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2014.
- 33- محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي، شركات وأسواق مالية، دار المريخ للنشر، الرياض- المملكة العربية السعودية، 2009.
- 34- محمد قاسم خصاونة، أساسيات الإدارة المالية، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان- الأردن، 2011.
- 35- محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والإئتماني، الأساليب والاستخدامات العلمية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2010.
- 36- منير شاکر محمد وآخرون، أساسيات الإدارة المالية، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان- الأردن، 2011.
- 37- محمود عزت اللحام وآخرون، الإدارة المالية المعاصرة، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2014.
- 38- نعم نمر داوود، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان- الأردن، 2012.

قائمة المراجع

39- وائل محمد صبحي إدريس وآخرون، أساسيات الأداء، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2009.

2- الرسائل والأطروحات الجامعية:

40- بوبكر ملياني، تأثير الاتصال على أداء الموارد البشرية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر- باتنة، 2009-2010.

41- حنان عمراني، خصوصية المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.

42- سامية لحول، التسويق والمزايا التنافسية، دراسة حالة مجمع صيدال أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009.

43- عبده محمد فاضل الربيعي، الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة المنصورة- القاهرة، 2004.

44- عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، قياس وتقييم، أطروحة ماجستير في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2001-2002.

45- محمد العربي غزي، ثقافة المؤسسة وتأثيرها على أدائها العام، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2006.

46- محمد بن حمو عصمت، طرق ومحددات تقييم المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية في ظل استراتيجية الخصخصة، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015-2016.

47- محفوظ جبار، البورصة، تسيير وخصوصية المؤسسات العمومية، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية جامعة سطيف، الجزائر، 1996.

48- مسعود كسري، خصوصية المؤسسات الاقتصادية العمومية في الجزائر، الواقع والآفاق، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004-2015.

49- منى بن الشاوي، تطوير العلامة التجارية ودورها في تحسين الأداء المالي، رسالة ماستر في علوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف- ميلة، 2015-2016.

قائمة المراجع

- 50- موسى سعادوي، دور الخصخصة في التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007.
- 51- نفيسة حجاج، أثر الخصخصة على الوضعية المالية للمؤسسة، أطروحة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011-2012.
- 52- هدى محمد الشرطلي، أثر الخصخصة على الأداء المالي للشركات، ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن، 2010.
- 3- **المجلات والبحوث:**
- 53- أحمد صقر عاشور، التحول إلى القطاع الخاص، تجارب في خصخصة المشروعات العامة، سلسلة بحوث ودراسات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 1996.
- 54- رياض دهال، حسن الحاج، طرق الخصخصة، سلسلة بحوث ودراسات، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2001.
- 55- شيماء مبارك، استراتيجية الخصخصة في المؤسسة الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة- الجزائر، العدد 26 سبتمبر 2016.
- 56- عبد المليك مزهودي، الأداء بين الكفاءة والفعالية، مفهوم وتقييم، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة- الجزائر، العدد الأول نوفمبر 2001.
- 57- علي حسين حسن، المتطلبات الأساسية لنجاح برنامج الخصخصة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بابل- العراق، المجلد 20، العدد الأول 2012.
- 58- علي هويدي، التخصية والدور الاجتماعي للمراجعة، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر، 2001.
- 59- محمد صبحي، الخصخصة لمواجهة متطلبات البقاء وتحديد النمو، مجلة جامعة عين شمس، القاهرة- مصر، 1995.
- 60- محمد زرقون، تقييم فعالية أسلوب العرض العمومي في خصخصة القطاع العام، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة- الجزائر، العدد 12، 2013.
- 61- منير إبراهيم هندي، الخصخصة خلاصة التجارب العالمية، سلسلة بحوث ودراسات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة- مصر، 1995.

قائمة المراجع

62- فدوى عبد الله سمك وعادلة محمد رجب، إنعكاسات برنامج الخصخصة على الاقتصاد الوطني، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، القاهرة- مصر، 2003.

4- الملتقيات والمؤتمرات:

63- رابح خوني، رقية حساني، الخصخصة كآلية تحول إلى اقتصاد السوق، الملتقى الدولي حول اقتصاديات الخصخصة والدور الجديد للدولة، جامعة فرحات عباس- سطيف- الجزائر، 03-05 أكتوبر 2004.

64- ربيعة حملاوي، أساليب الخصخصة وتجارب بعض الدول العربية في مجال الإصلاحات الاقتصادية والأسواق المالية، الملتقى الدولي حول اقتصاديات الخصخصة والدور الجديد للدولة، جامعة فرحات عباس- سطيف- الجزائر، 03-05 أكتوبر 2004.

65- حسين بورغدة والطيب قصاب، الخصخصة مفتاح الدخول إلى اقتصاد السوق، الملتقى الدولي حول اقتصاديات الخصخصة والدور الجديد للدولة، جامعة فرحات عباس، سطيف- الجزائر، 03-07 أكتوبر 2004.

66- سامية عمار، آثار الخصخصة على حجم العمالة وإنتاجيتها في مصر، المؤتمر العلمي السنوي الثاني لكلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر 26-27 مارس 1997.

67- عبد اللطيف بالغرسة، خصخصة القطاع العمومي تحديث أم تحديد لدور الدولة الاقتصادي، الملتقى الدولي حول اقتصاديات الخصخصة والدور الجديد للدولة، جامعة فرحات عباس، سطيف- الجزائر، 03-05 أكتوبر 2004.

68- قويدر بوطالب، إشكالية الخصخصة، المفهوم طرق التنفيذ وشروط النجاح، الملتقى الدولي حول اقتصاديات الخصخصة والدور الجديد للدولة، جامعة فرحات عباس، سطيف- الجزائر، 07-08 أكتوبر 2004.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01: ميزانية مجمع صيدال السداسي الأول سنة 1998.

Actif udz

Numéros De comptes	Désignations	Montants bruts	Amort ou provs	Montants nets
<u>Investissements</u>				
20	Frais préliminaires	1 960 405.00	553 018.74	1 407 386.26
21	Valeur incorporelles	59 433 235.82	58 566 966.32	866 269.50
22	Terrains	29 839 941.86		29 839 941.86
24	Equi de production	13 096 419 274.02	7 380 014 669.14	5 716 404 604.88
25	Equi sociaux	59 755 171.72	37 202 536.60	22 552 635.12
28	Invests en cours	206 250 821.55		206 250 821.55
	S/ total	13 453 658 822.97	7 476 337 190.80	5 977 321 632.17

<u>Stocks</u>				
30	Marchandises	56 748 373.69		56 748 373.69
31	Mat. et fournitures	1 117 736 085.60	255 078 299.59	862 657 786.01
33	Produits semi-finis	30 079 548.09	4 062 687.31	25 956 860.78
35	Produits finis	778 997 400.93	93 496 955.04	685 500 445.89
37	Stocks à l'extérieur	21 913 066.75		21 913 066.75
	S/ total	2 005 414 475.06	352 637 941.94	1 652 776 533.12

<u>Créances</u>				
42	Créances d'invest	174 898 222 .15	284 184.87	174 614 037.28
43	Créances de stocks	108 425 668.98	1 179 185.20	107 246 483.78
44	Créances sur associés	10 110 575.00		10 110 575.00
45	Avances pour compte	50 661 450.62		50 661 450.62
46	Créances d'exploitation	21 605 056.15		21 605 056.15
47	Créances sur clients	1 340 106 718.57	139 021 076.82	1 201 094 641.75
48	Disponibilités	853 529 241.60		853 529 241.60
40	Comptes débit du passif	4 319 642.65		4 319 642.65
	S/TOTAL	2 563 656 575 .72	140 475 446.89	2 423 181 128.83

<i>TOTAL actif</i>	18 022 729 873.75	7 969 450 579.63	10 053 279 29.12
---------------------------	--------------------------	-------------------------	-------------------------

passif: udz

Numéros De comptes	Désignations	Montants bruts	Montants nets
	<u>Fonds propres</u>		7 176 481 363.97
10	Fonds social	2 500 000 000.00	
13	Réserves	319 208 879.07	
14	Subventions reçues	17 592 888.93	
15	Ecart de réévaluation	4 000 480 291.34	
18	RIA	1 999 947.62	
19	Prov. pour pertes	283 199 357.01	
	S/ total	7 176 481 363.97	7 176 481 363.97
<hr/>			
	<u>Dettes</u>		2 365 794 719.46
52	Dettes d'invest	787 534 164.67	
53	Dettes de stocks	618 545 310.39	
54	Détentions pour compte	39 261 607.35	
55	dettes sur associés	141 863 477.87	
56	Dettes d'exploitation	428 455 202.01	
57	Avances commerciales	11 600 347.87	
58	Dettes financières	337 459 099.50	
50	Comptes crédit de l'actif	1 075 509.80	
	S/ total	2 365 794 719.46	2 365 794 719.46
<hr/>			
	Résultat de l'exercice	511 003 210.69	511 003 210.69
	TOTAL PASSIF	10 053 279 294.12	10 053 279 294.12
<hr/>			

الملحق رقم 02 : تحديد الأرباح الصافية الخاصة بالمجموع على طول خطة العمل .

Libellé	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
Production vendue	3 600.20	4 709.60	5 507.00	6 547.70	7 736.20	8 127.40	8 146.60	8 189.80	8 223.00
Consommation matieres	1 358.50	1 776.90	2 077.80	2 470.40	2 918.90	3 066.50	3 077.50	3 090.00	3 102.50
Valeur ajoutée	2 241.70	2 932.60	3 429.20	4 077.30	4 817.80	5 060.90	5 079.10	5 099.80	5 120.50
Frais directs de production	475.6	533.7	544.3	555.2	566.3	577.7	589.2	601	613
Amortissement	261	357	389.1	413.8	420.7	429.4	438.9	449	459.7
Autres energie	302.8	283.5	297.8	312.7	320.5	328.5	333.4	338.4	343.5
Marge brute	1202.40	1 758.40	2 198.00	2 795.60	3 509.80	3 725.40	3 717.60	3 711.40	3 704.20
Frais généraux	339.4	353	377.6	408.5	443.1	457.6	463.7	469.7	475.8
Frais commerciaux	95.4	114.8	129	133.3	37.7	142.3	147	152	157.2
Recherche et devel.	43	52.5	62	71.6	81.2	90.7	100.3	109.9	119.5
Résultat d'exploitation	724.7	1 238.10	1 629.20	2 182.30	2 847.90	3 034.50	3 006.60	2 979.80	2 951.75
Produit financiers	15.8								
Frais financiers	135.3	58.1	65.4	75.4	80.1	64.9	39	23.2	10
Exceptionnel	57.6								
Résultat avant impot	644.8	1 180.00	1 563.90	2 106.90	2 767.70	2 969.60	2 967.50	2 956.60	2 941.70
Impot sur bénéfices 38%	247.3	448.4	594.3	800.6	1 051.70	1 128.50	1 127.70	1 123.50	1 117.80
Résultat net	397.5	731.6	969.6	1 396.30	1 716.00	1 823.80	1 839.9	1 833.1	1 323.80

الملحق رقم 03 : التدفقات النقدية لفترة خطة العمل الخاصة بمجمع صيدال .

السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
النتيجة الصافية	397,50	731,60	969,60	1306,30	1716,00	1841,20	1839,90	1833,10	1823,8 0
مخصص الاهلاكات	261	375	389,1	413,8	420,7	429,4	438,9	449	459,7
النتيجة المالية	137,50	58,10	65,40	75,40	80,10	64,90	39,00	32,20	10,00
الزيادة في BFR	0	219,80	170,10	278,00	306,00	97,30	7,20	8,20	8,20
الاستثمارات	144,50	414,50	662,80	404,20	200,90	210,70	211,40	212,20	213,10
لتدفقات النقدية	651,40	512,40	931,40	1113,20	1710,00	2099,20	2027,40	2084,90	2072,3

الملحق رقم 04: القيمة النهائية بالاعتماد على تحيين التدفقات المستقبلية.

تحديد القيمة النهائية للمجموع بالاعتماد على تحيين التدفقات المستقبلية: الوحدة مليون د. ج

السنوات	التدفقات التقديية	مستويات التحيين عدد	مستوى: t=18,75%	قيم التدفقات التقديية المخينة	القيمة التقديية	قيمة المؤسسة
1997	651,40	0,842		548,547	-	9184,4
1998	512,40	0,709		363,404	-	
1999	931,40	0,597		556,391	-	
2000	1113,20	0,503		559,959	-	
2001	1710	0,423		724,269	-	
2002	2099,20	0,352		749,714	-	
2003	2027,40	0,300		609,011	-	
2004	2084,90	0,253		527,822	-	
2005	2072,30	0,213		441,855	4103,428	

الملحق رقم 05: أهم المؤشرات المالية لمؤسسة تسيير فندق الأوراسي قبل الإكتتاب (1997-1999)

الجدول رقم (01): أهم المؤشرات المالية لمؤسسة تسيير فندق الأوراسي قبل الإكتتاب العام			
خلال الفترة (1997-1999). الوحدة: دج.			
السنوات	1997	.1998	1999
المؤشرات المالية			
رقم الأعمال	688.561.000	892.853.000	763.303.000
نسبة التغير	-	%29,67	%-14,51
القيمة المضافة	. 417.497 000	660 078 000	542 974 000
النتيجة الصافية	174.032.289	198.813.330	249.881 880
الربحية الصافية للسهم	29	33	42
سعر السهم إلى ربحيته	13	8	6

الملحق رقم 06: أهم المؤشرات المالية لمؤسسة تسيير فندق الأوراسي بعد الإكتتاب (2001-2003)

الجدول رقم (04): أهم المؤشرات المالية لمؤسسة تسيير فندق
الأوراسي بعد الاكتتاب العام

خلال الفترة (2001-2003). الوحدة: دج.

2003	2002	2001	السنوات المؤشرات المالية
1.200.788 519	1.134.090.204	949.559.285	رقم الأعمال
%5,88	%19,43	-	نسبة التغير
884.810.181	863.070.640	555.171.735	القيمة المضافة
301.869.407	249.881 880	198.813.330	النتيجة الصافية
50 دج	42 دج	33 دج	الربحية الصافية للسهم
-	6	8	سعر السهم إلى ربحيته

الملحق رقم 07: تطور الأرباح الموزعة لمؤسسة تسيير فندق الأوراسي خلال الفترة (1997-1999) قبل الإكتتاب العام

الجدول رقم (02): تطور الأرباح الموزعة لمؤسسة تسيير فندق الأوراسي قبل الإكتتاب العام خلال الفترة (1997-1999). الوحدة: دج.			
1999	1998	1997	البيان
174 506 000,00	217 093 000,00	75 580 000,00	نتيجة السنة
9 363 000,00	38 819 000,00	3 779 000,00	إحتياطات قانونية
31 000 000,00	40 000 000,00	590 000,00	إحتياطات إختيارية
114 000 000,00	100 000 000,00	40 000 000,00	أرباح المساهمين
142 000,00	273 000,00	194 000,00	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة
20 000 000,00	38 000 000,00	23 934 000,00	علاوات تشجيع العمال
/	/	7 083 000,00	نتيجة قيد التخصيص
40 363 000,00	78 819 000,00	11 452 000,00	النصيب الباقي في المؤسسة
134 143 000,00	138 274 000,00	64 128 000,00	النصيب الموزع من النتيجة
%-2,99	%115,62	/	تطور النتيجة الصافية
%76,87	%63,69	%84,85	نسبة التوزيع
%20,69	%-24,93	/	نسبة التطور

الملحق رقم 08: تطور الأرباح الموزعة لمؤسسة تسيير فندق الأوراسي خلال الفترة (2001-2003) بعد الإكتتاب العام

الجدول رقم (05): تطور الأرباح الموزعة لمؤسسة تسيير فندق الأوراسي بعد الإكتتاب العام خلال الفترة (2001-2003)، الوحدة: دج.			
2003	2002	2001	البيان
301 869 407,99	249 881 880,24	198 813 330,53	نتيجة السنة
/	32 967 541,62	9 940 666,53	إحتياطات قانونية
90 000 000,00	35 000 000,00	35 000 000,00	إحتياطات إختيارية
180 000 000,00	150 000 000,00	132 000 000,00	أرباح المساهمين
1 037 400,00	883 500,00	655 500,00	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة
27 000 000,00	25 000 000,00	20 000 000,00	علاوات تشجيع العمال
3 832 007,99	6 030 838,62	1 217 164,00	نتيجة قيد التخصيص
93 832 007,99	73 998 380,24	46 157 830,53	النصيب الباقي في المؤسسة
208 037 400,00	175 883 500,00	152 655 500,00	النصيب الموزع من النتيجة
301 869 407,99	249 881 880,24	198 813 330,53	تطور النتيجة الصافية
%18,28	%15,22	%8,78	نسبة التوزيع
%68,92	%70,39	%76,78	نسبة التطور

الملحق رقم 09: نتائج إختبار (T) للفرق بين مؤشرات الأداء المالي قبل وبعد الخصخصة في مجمع صيدال .

SPSS مخرجات برنامج

1. نتائج إختبار T لمجمع صيدال:

Test des échantillons appariés

	Différences appariées					T	ddl	Sig. (bilatéral)
	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard	Intervalle de confiance de la différence à 95 %				
				Inférieur	Supérieur			
Paire 1 A1 - A2	.49000	.56569	.40000	-4.59248-	5.57248	1.225	1	.436
Paire 2 B1 - B2	-.10000-	.45255	.32000	-4.16599-	3.96599	-.313-	1	.807
Paire 3 C1 - C2	.08000	.09899	.07000	-.80943-	.96943	1.143	1	.458
Paire 4 D1 - D2	.05000	.05657	.04000	-.45825-	.55825	1.250	1	.430
Paire 5 E1 - E2	.01000	.01414	.01000	-.11706-	.13706	1.000	1	.500
Paire 6 F1 - F2	.01000	.01414	.01000	-.11706-	.13706	1.000	1	.500
Paire 8 H1 - H2	-.08000-	.02828	.02000	-.33412-	.17412	-4.000-	1	.156
Paire 9 I1 - I2	.04000	.07071	.05000	-.59531-	.67531	.800	1	.570
Paire 10 J1 - J2	-.37000-	.29698	.21000	-3.03830-	2.29830	-1.762-	1	.329
Paire 11 K1 - K2	-.12000-	.11314	.08000	-1.13650-	.89650	-1.500-	1	.374
Paire 12 L1 - L2	-.04000-	.09899	.07000	-.92943-	.84943	-.571-	1	.670
Paire 13 M1 - M2	-.01500-	.02121	.01500	-.20559-	.17559	-1.000-	1	.500
Paire 14 N1 - N2	-.04000-	.25456	.18000	-2.32712-	2.24712	-.222-	1	.861
Paire 15 O1 - O2	-.07000-	.18385	.13000	-1.72181-	1.58181	-.538-	1	.686

الملحق رقم 10: نتائج إختبار (T) للفرق بين مؤشرات الأداء المالي قبل وبعد الخوصصة في مؤسسة تسيير فندق الأوراسي

نتائج اختبار T لفندق الأوراسي:

Test des échantillons appariés

	Différences appariées					T	ddl	Sig. (bilatéral)
	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard	Intervalle de confiance de la différence à 95 %				
				Inférieur	Supérieur			
Paire 1 A1 - A2	-40333-	16.25833	9.38675	-80.72127-	.05460	-4.297-	2	.050
Paire 2 B1 - B2	-.22000-	23.57965	13.61372	-80.57510-	36.57510	-1.616-	2	.247
Paire 3 C1 - C2	-.11333-	4.93288	2.84800	-23.58729-	.92063	-3.979-	2	.058
Paire 4 D1 - D2	-.15667-	8.38650	4.84195	-36.49988-	5.16655	-3.236-	2	.084
Paire 5 E1 - E2	-.40000-	2.00000	1.15470	-8.96828-	.96828	-3.464-	2	.074
Paire 6 F1 - F2	-.11333-	3.51188	2.02759	-20.05734-	-2.60933-	-5.590-	2	.031
Paire 7 G1 - G2	-.01000-	6.08276	3.51188	-16.11042-	14.11042	-.285-	2	.803
Paire 8 H1 - H2	.06333	2.88675	1.66667	-.83775-	13.50442	3.800	2	.063
Paire 9 I1 - I2	-.31000-	48.75449	28.14842	-152.11286-	90.11286	-1.101-	2	.386
Paire 10 J1 - J2	.00000	1.73205	1.00000	-4.30265-	4.30265	.000	2	1.000